

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (١٢٩)

مجالس إدارية لجنة شؤون القلم والثقافة ولادرسار
ديبرج مجبول أعمال اللجنة ولقادم
مع اعطائه صفة الاستعمال

التاريخ: ٢٥ رجب ١٤٣٦ هـ

الموافق: ١٤ مايو ٢٠١٥ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير (التاسع والعشرين بعد المئة) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عن الاقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة ، (الحال بصفة الاستعجال) .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به
المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

سالك

التقرير التاسع والعشرون بعد المئة
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون

في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

المقدم من السادة الأعضاء / نبيل نوري الفضل ، د. يوسف سيد حسن الزلزلة
عبد الله يوسف المعيوف ، د. عبد الله محمد الطريجي ، د. خليل عبد الله علي

(الحال بصفة الاستعجال)

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين الأول بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ ، والثاني في ٢٠١٥/٣/٢٩ حيث تبين لها أن الاقتراح بقانون المشار إليه يهدف - وحسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى بث روح الديمقراطية التعليلية والحوار البناء والمشاركة الفعالة في مجال التعليم ، كما أنه يقوم على تدريب جيل الشباب على الحياة الديمقراطية في كيان تعليمي معين ، ويعتبر هذا الاتحاد القناة الشرعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .

وقد استعرضت اللجنة مواد الاقتراح بقانون سالف الذكر ، ورأت أنه مكون من (٣٨) مادة تتضمن في مجملها أغراض اتحاد الطلبة ، والمحظورات التي ترد عليه ، وشروط تأسيسه ، وكيفية إشهاره ، ومجلس إدارته ، وشروط العضوية ، ومدته ، والشروط الواجب توافرها في الناخب ، وحالات انتهاء عضوية مجلس الإدارة ، وتوفير الدعم المالي له عن طريق الوزارة المختصة ، واجتماعاته ، وصحة قراراته ، والعقوبات المقررة على أعضاء مجالس إدارة اتحاد الطلبة عند وقوع مخالفات منهم .

وقد قدم الى اللجنة مباشرة تعديلات من السيد العضو / نبيل نوري الفضل كأحد مقدمي الاقتراح على بعض المواد .

هذا وقد استمعت اللجنة الى السيد العضو / نبيل نوري الفضل الذي أوضح بأن الهدف من الاقتراح بقانون هو تنظيم الاتحادات الطلابية بوضع ضوابط لها بموجب القانون حتى لا تكون هذه الاتحادات محلاً للفوضى والعبث واطاف بأن الاتحادات الطلابية في كل دول العالم ليس لها أفرع خارج الدولة عدا دولة الكويت فهي الدولة الوحيدة التي تمارس هذا الدور .

وبعد المناقشة والاطلاع على الاقتراح والتعديلات المقدمة رأت اللجنة بأن الاقتراح بقانون جيد الفكرة إذ أنه ينظم مسألة الاتحادات الطلابية وفروعها ضمن اطار قانوني إلا أنها رأت أنه تضمن بعض المثالب الدستورية والقانونية والتي قد تثير شبهة عدم الدستورية في بعض مواده وأجرت تعديلات عليها موضحة في الجدول المقارن المرفق .

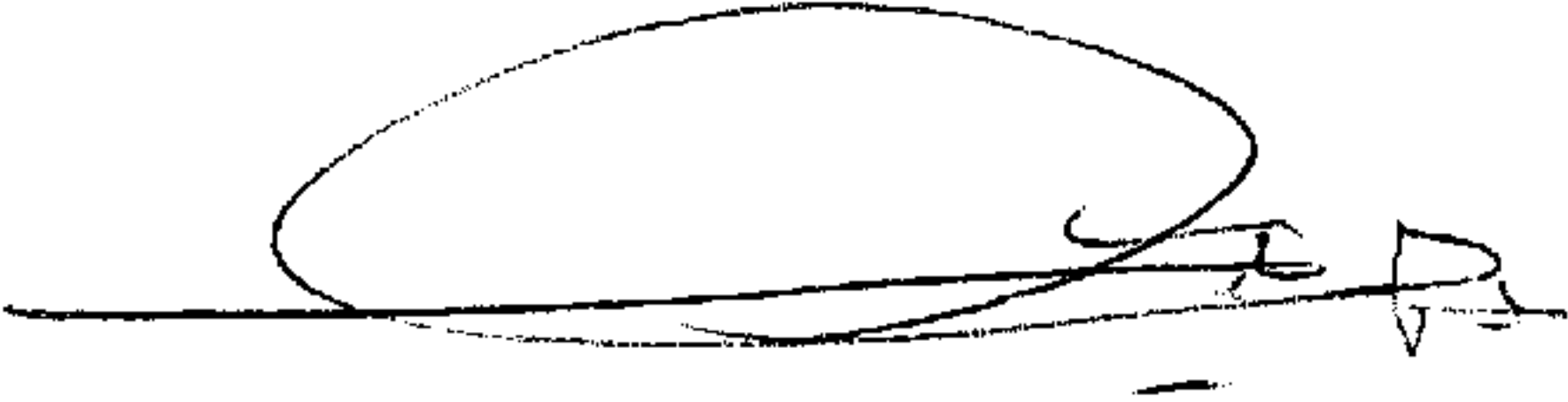
وانتهت اللجنة بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (٤ : ١) إلى الموافقة على الاقتراح بقانون بعد التعديل وفق ما جاء في الجدول المقارن المرفق .

وانبنى رأي الأقلية غير الموافقة على أن الاقتراح بقانون يقيد حركة العمل الطلابي ، ويمنع الطلاب من ممارسة العمل النقابي داخل الحرم الدراسي وبالتالي يمنعهم من أداء دورهم الديمقراطي في المجتمع .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبد الحميد عباس دشتي



المرفقات :

- مشروع القانون كما أعدته اللجنة ومذكرته الإيضاحية .
- جدول مقارن .
- نسخة من الاقتراح بقانون .
- نسخة من التعديلات المقدمة من السيد العضو / نبيل نوري الفضل .

مَثَقُ دَا

مَثَقُ دَا

مَثَقُ دَا

مَثَقُ دَا

مشروع القانون رقم () لسنة ٢٠١٥

في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن جامعة جابر الأحمد ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

مادة (١)

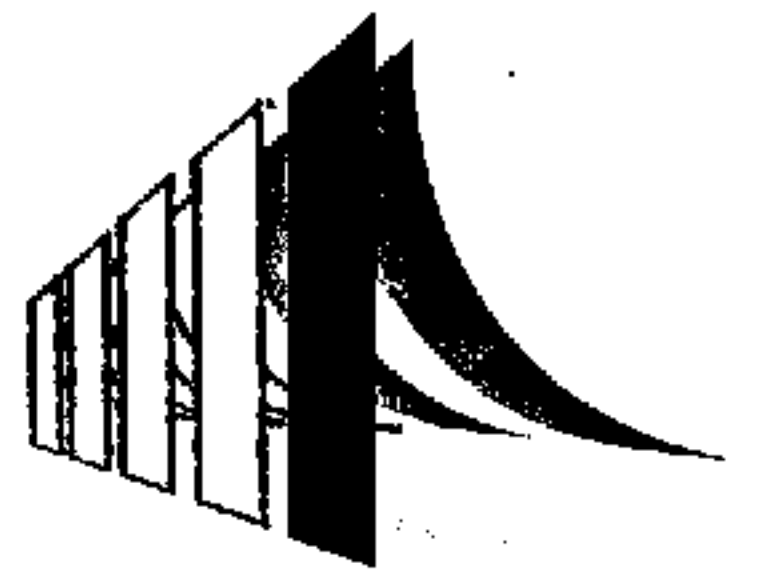
يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة أدناه :

الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة

للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

- ٢ -

اتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي جامعي ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينه في هذا القانون، وتكون القناة الشرعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسر الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .

المجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستمرين بالدراسة في الكيان التعليمي الجامعي المنشأ به اتحاد الطلبة .

الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي الجامعي المنشأ به إتحاد الطلبة .

ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة وممارسة أغراضه.

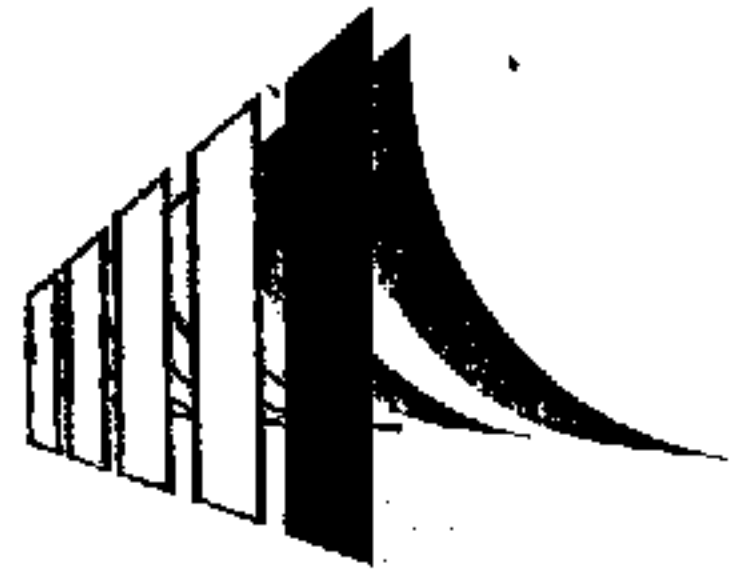
اشهار اتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية.

الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه.

مادة (٢)

يكون للطلبة الملتحقين بالدراسة في كل جامعة عاملة في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم ، كما يسري هذا الحكم على الطلبة الملتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات .

ويجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسؤوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ . وتضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٣ -

مادة (٣)

لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسئولة عنها أو مرتبطة بها .

مادة (٤)

- يقوم إتحاد الطلبة على تحقيق الأغراض الآتية :
- أولاً :** تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وأمام جهات الدولة ووزاراتها ما عدا القضاء.
- ثانياً :** الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة .
- ثالثاً :** رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها .
- رابعاً :** تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب .
- خامساً :** السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان .
- سادساً :** تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون .

مادة (٥)

- لإتحاد الطلبة في سبيل تحقيق أغراضه القيام - على سبيل المثال لا الحصر - بالآتي :
- ١- تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه.
 - ٢- إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه .
 - ٣- عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بموافقة مجلس إدارة الإتحاد .
 - ٤- الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها.

- ٥ - إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الإتحاد العلمية في مجال أغراضه .
- ٦ - عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه .
- ٧ - إنشاء مكتبة متطورة لخدمة أعضاء الجمعية العمومية للإتحاد وتحديثها سنوياً .
- ٨ - استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه .
- ٩ - كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه .

مادة (٦)

يحظر على إتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية .

مادة (٧)

يحظر على إتحاد الطلبة السعي إلى أي غرض غير مشروع أو مخالف للدستور والقوانين والنظام العام والآداب .

مادة (٨)

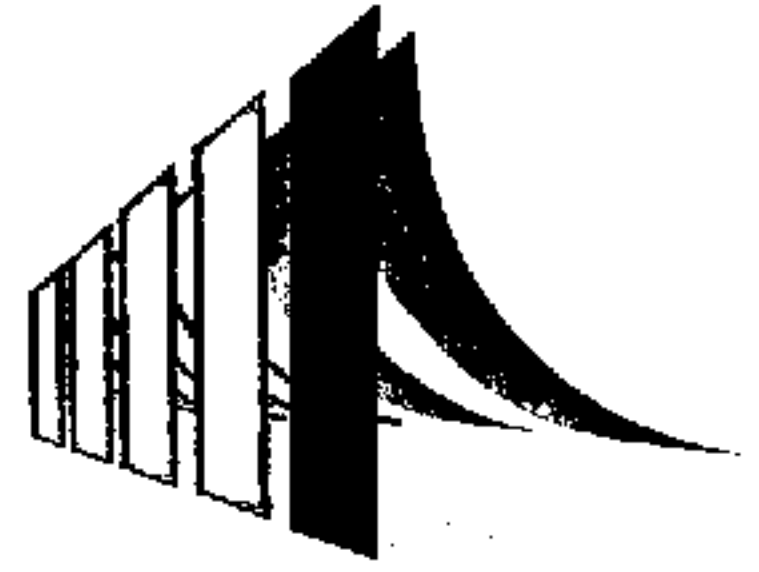
يحظر على إتحاد الطلبة التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبية الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو الفئوية .

مادة (٩)

يحظر على إتحاد الطلبة الانضمام إلى أي كيان آخر يخالف مبادئ الإتحاد وأغراض إنشائه أو يخالف ما قرره الدستور أو قوانين الدولة .

مادة (١٠)

يجوز لإتحاد الطلبة قبول الهبات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة المسبقة على هذا التبرع ومصدره وأغراضه .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٥ -

مادة (١١)

كل اتحاد طلبية مستقل عن الآخر ولا يتبعه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها .

مادة (١٢)

يشترط لتأسيس اتحاد الطلبة أن تتوفر الشروط الآتية :

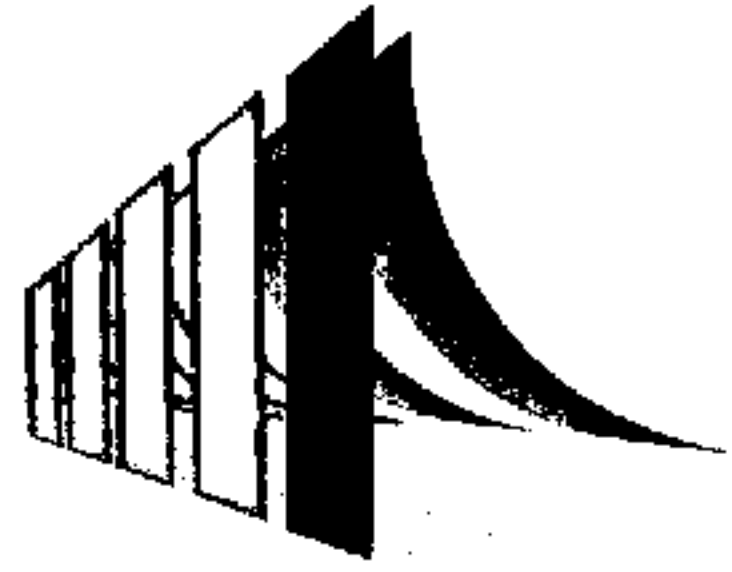
- ١- ألا يقل عدد المؤسسين عن (٤٠) طالباً ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .
- ٢- ألا يقل سن كل مؤسس عن (١٨) عاماً .
- ٣- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الإتحاد ونشره في الجريدة الرسمية .
- ٤- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .
- ٥- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس .
- ٦- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

مادة (١٣)

يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

وفي حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية .

ويجب أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٦ -

مادة (١٤)

يجوز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية ، ولا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون بقيتهم .

مادة (١٥)

عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الاتحاد ، ولا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الاتحاد .
ويسري هذا الحكم على فروع الإتحاد المنشأة في داخل الكويت .

مادة (١٦)

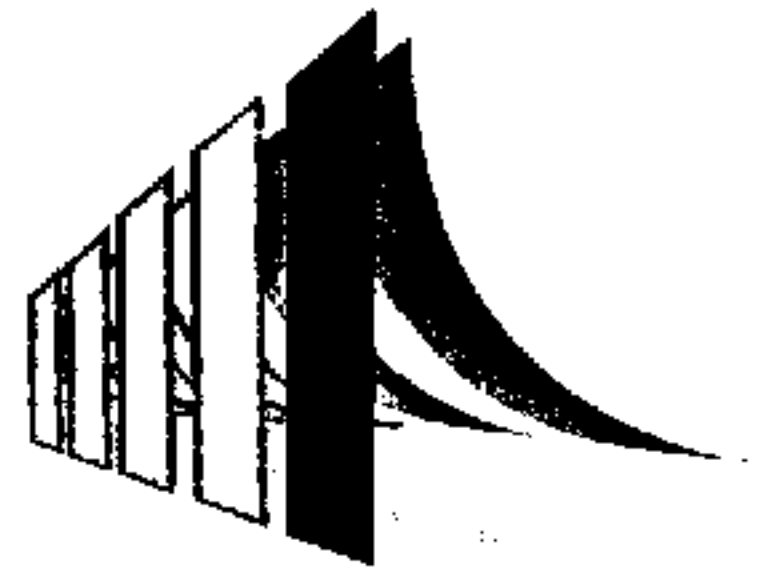
بعد إشهار إتحاد الطلبة يدعى المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد .
ويحظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فئوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة .

مادة (١٧)

تتكون الجمعية العمومية للإتحاد من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .

مادة (١٨)

لكل اتحاد طلبة مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وتكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-٧-

مادة (١٩)

يشترط في عضو مجلس إدارة إتحاد الطلبة الشروط الآتية :

- ١- ألا يقل سنه عن (١٨) عاماً .
- ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد.
- ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .
- ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته .
- ٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

مادة (٢٠)

مدة مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج. والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح الواردة في هذا القانون .
وأعمال أعضاء مجلس إدارة الإتحاد تطوعية .

مادة (٢١)

أعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .
ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي الملتحق به الناخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .
ويشترط في الناخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي:

- ١ - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي الجامعي المراد إجراء الانتخابات فيه .
- ٢ - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .

مادة (٢٢)

تنتهي عضوية مجلس إدارة الإتحاد عند تحقق احدى الحالات الآتية :

- ١- الاستقالة .
 - ٢- الوفاة .
 - ٣- الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد .
 - ٤- حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد .
 - ٥- إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية .
- وفي الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلاً منه بذات الإجراءات المقررة في هذا القانون .

مادة (٢٣)

تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله .

ويحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة، وتنشر تلك القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل .

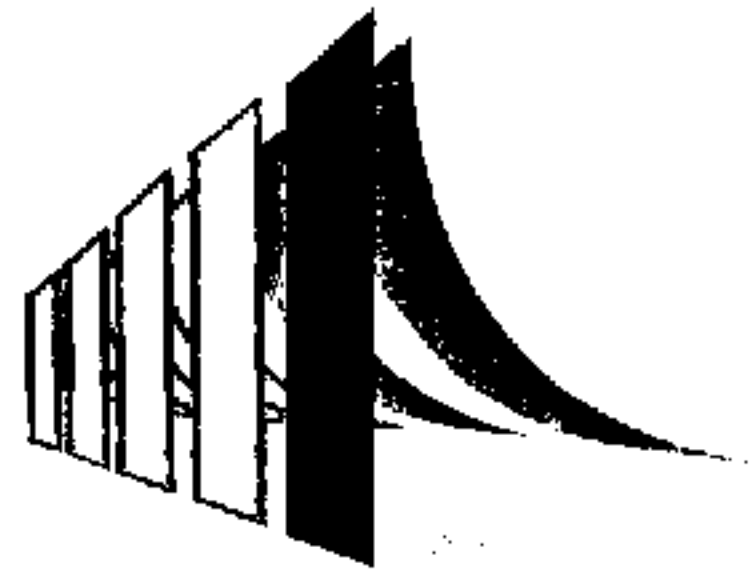
مادة (٢٤)

تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبة مشهر وفق أحكام هذا القانون .

مادة (٢٥)

يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .

ويجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللإتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٩ -

مادة (٢٦)

يجتمع مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوعين على الأكثر ، ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي أو أكثر بناء على دعوة من الوزارة المختصة أو الرئيس أو بناء على طلب موقع من خمسة على الأقل من أعضاء المجلس أو موقع من نصف أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وذلك بكتاب يوجه إلى الرئيس مرفق به جدول الأعمال المقترح . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات دعوة المجلس إلى الإنعقاد العادي وغير العادي والموضوعات المطروحة فيهما ، وكيفية إعداد جدول الأعمال ، ونظام العمل وكيفية اتخاذ القرارات فيه .

مادة (٢٧)

تحرر محاضر لاجتماعات مجلس إدارة الاتحاد ، واجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للاتحاد ، وتثبت كل هذه المحاضر في دفتر خاص ، وترسل جميع هذه المحاضر موقعة من الرئيس أو من يحل محله إلى الوزارة المختصة .

ويجوز للوزارة المختصة الاعتراض ووقف تنفيذ ما جاء بتلك المحاضر ، ويجب على مجلس الإدارة تنفيذ اعتراض الوزارة وملاحظاتها .

مادة (٢٨)

يكون لإتحاد الطلبة أمانة عامة تتولى الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنفيذية وغيرها من الشؤون المتعلقة بأعمال الإتحاد وأغراضه ، وتخضع الأمانة للإشراف المباشر من رئيس الإتحاد .

وتضع الوزارة المختصة لائحة تنظيم شؤون العاملين بالاتحاد وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، وكافة الشؤون الإدارية والمالية لهم ، وتوزيعهم على وظائف الإتحاد. ولا تصدر قرارات التعيين في الأمانة العامة إلا من الوزارة المختصة .

مادة (٢٩)

رئيس الإتحاد يمثل الإتحاد أمام الغير وأمام القضاء ولدى الجهات كافة ، ويتولى عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها .
وعند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة .

مادة (٣٠)

للوزارة المختصة حل مجلس إدارة إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها وتعيين بدلاً منه خلال شهرين ، ويخضع قرار الحل للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .

مادة (٣١)

للوزارة المختصة سحب ترخيص إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها ، ويخضع قرار السحب للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية دون جواز وقف تنفيذه .
وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام تصفية الإتحاد ومآل أمواله وكافة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به .
وفي حالة سحب ترخيص اتحاد الطلبة يسقط إشهار هذا الإتحاد بقوة القانون .

مادة (٣٢)

بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملئم للإتحاد المؤسس به .

مادة (٣٣)

جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون تعطي مدة ستة أشهر لترتيب أمورها الإدارية من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحظر التعامل معها بعد هذه الفترة ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق أحكام هذا القانون .

مادة (٣٤)

يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومسلك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة .

وتخضع اموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها .

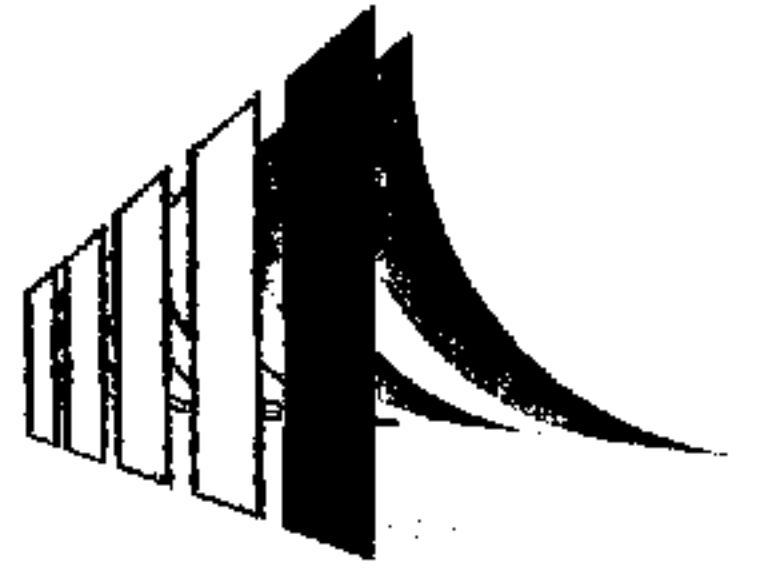
مادة (٣٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

١- قام بتأسيس اتحاد طلبة أو فرع له داخل الكويت مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به .

٢- استمر بمباشرة أعمال اتحاد طلبة بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك للإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية .

٣- قام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو استمر بأعمالها بعد العمل بهذا القانون



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ١٢ -

مادة (٣٦)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة عند مخالفته لأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٤) من هذا القانون .

مادة (٣٧)

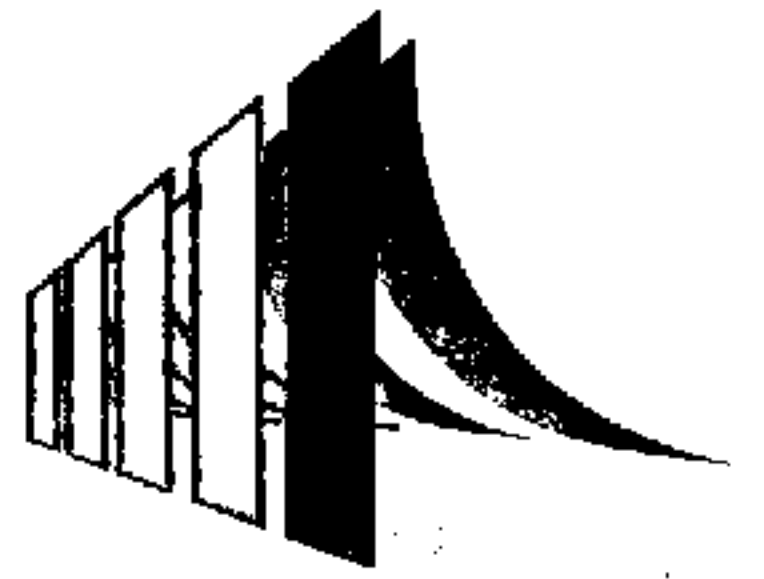
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٣٨)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم () لسنة ٢٠١٥

في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

مما لا شك فيه أن تطوير التعليم العالي يعد هدفاً وطنياً يحتاج إلى تضافر كافة الجهود ،
وتفعيل المشاركة المجتمعية كمحور هام في معايير الجودة .

ولا شك أيضاً أن الجهود لا يكتمل تضافرها إلا بمشاركة الطلبة في دفع التعليم نحو التطور
والتقدم مع القائمين على التعليم العالي لكون هذا التعليم يعني بهم .

ونظراً لأن الديمقراطية تقوم على اختيار جماعة ما لممثلين عنهم يتصرفون لحسابهم ، فإن
إعمال مبادئ الديمقراطية في مجال المشاركة في تقدم التعليم يقتضي أن يكون للطلبة ممثل عنهم
أمام الكيان التعليمي الملتحقين به .

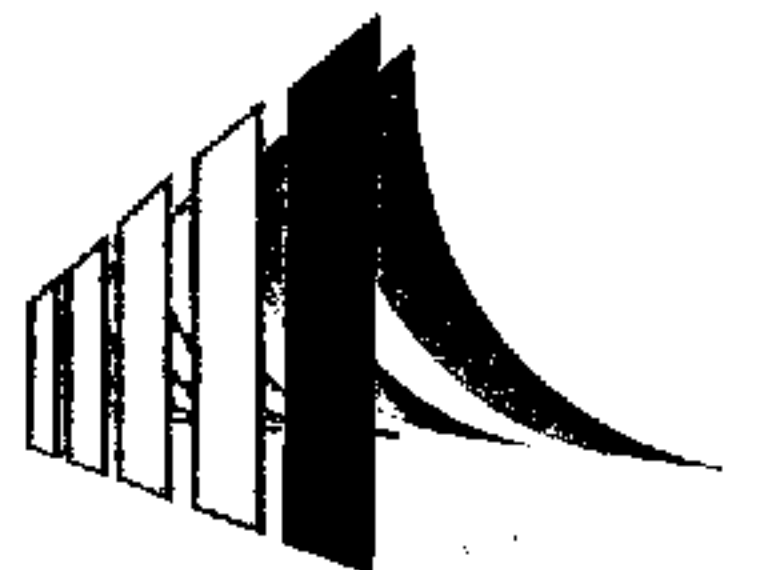
ومن هنا تكمن أهمية الاتحادات الطلابية لأنها عنصر هام وفعال في العملية التعليمية ولأنها
نتاج ممارسة ديمقراطية في حرم الكيان التعليمي عن طريق انتخاب هذا الإتحاد من الجموع
الطلابية .

لذلك فإن أهمية اتحادات الطلبة تتمثل في أنها تقوم على بث روح الديمقراطية التعليمية
والحوار البناء والمشاركة الفعالة في مجال التعليم ناهيك على تحقيق التكامل بين شخصية الطالب
والديمقراطية الحرة في الدولة ، فيكون هذا الطالب أكثر تقبلاً واحتراماً للعملية الديمقراطية
وياعتبرها حكم الأغلبية .

فنظام الاتحادات الطلابية يدرّب جيل الشباب على الحياة الديمقراطية سواء كان ذلك بتعبير
الطلبة عن آرائهم في اختيار قيادات الإتحاد الذين يمثلونهم ، أو كان كذلك بفرزهم لهذه القيادات
من حيث الصلاحية والكفاءة أو بمشاركة الطالب لزملائه في صنع القرار الطلابي والتعليمي .

فالديمقراطية قبل أن تكون مبادئ قانونية ، لا بد وأن تكون موروثاً تربوياً وأخلاقياً ، بمعنى
أنه لا يمكن أن تكون ديمقراطياً وأنت لا تسمح بمجرد إبداء الرأي الآخر ، وألا يكون صنع القرار
بالمشاركة الجماعية .

لذلك فإن نظام الاتحادات الطلابية هو جزء من التربية الديمقراطية في الدولة لجيل الشباب
في مجال حياتهم الدراسية وذلك في جو صحي وسليم يتفق مع النظام العام والآداب .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٢ -

والديمقراطية المقصودة في القانون ، والتي يتدرب عليها جيل الشباب ، هي ديمقراطية تختص بالجانب التعليمي لهم في الكيانات التعليمية المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تمتد هذه الديمقراطية إلى الجانب السياسي ، لكون مقترح القانون حظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسة ، وهو أمر لا مندوحة منه ، حتى لا يهمل شباب الغد تحصيلهم العلمي فتجرهم الأجواء السياسية إلى سلوك طريق غير صائب ويعيداً عن الهدف الوحيد المبتغى من التحاقهم في ركب التعليم .

وبما أن ضوابط نظام الاتحادات الطلابية هي النظام العام والآداب ، فإن ذلك يقتضي تنفيذاً لتلك الضوابط على أرض الواقع أن ينظم تأسيس اتحادات الطلبة وعملها وإجراءاتها بموجب قانون حتى لا تكون هذه الاتحادات محلاً للفوضى والعبث والاستقطاب الطائفي والقبلي والعنصري والفئوي ، وبحيث يوفر هذا القانون جواً سليماً وصحياً لتنفيذ أغراض تلك الاتحادات والأهداف من تأسيسها ، تحقيقاً للتربية الديمقراطية التعليمية الصحيحة .

ومن أجل ما سبق فقد أعد القانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة ، فنص في المادة (١) منه على عدة تعريفات هي :

الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .

اتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي جامعي ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينه في هذا القانون ، وتكون القناة الشرعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسر الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .

المجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستمرين بالدراسة في الكيان التعليمي الجامعي المنشأ به اتحاد الطلبة.

الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي الجامعي المنشأ به إتحاد الطلبة .

ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه .

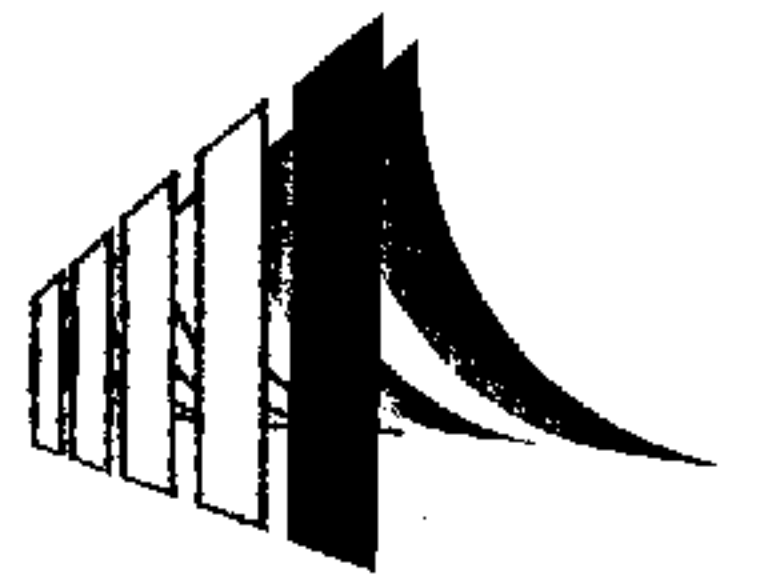
اشهار إتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية .

الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية .

ثم بينت المادة (٢) من القانون بأن يكون للطلبة الملتحقين بالدراسة في كل جامعة عاملة في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم . كما يسري هذا الحكم على الطلبة الملتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . وأنه يحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات .

وأنه مع ذلك يجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسؤوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ .

وأن تضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت . ولا تقتصر كلمة (جامعة) المذكورة في المادة (٢) من القانون على جامعة الكويت ، بل يدخل في هذا المعنى الجامعات والكليات الخاصة المرخص لها في دولة الكويت . أما عبارة (ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات) .



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

- ٤ -

يقصد به أن اتحاد الطلبة لا يمتد إلى فروع خارج الكويت ، وأن الجمعيات الطلابية التي تنشأ في كليات أي جامعة أو هيئة تعليمية وتجري انتخاباتها بصفة دورية تصبح لاغية لا أثر لها ، في ظل وجود اتحاد طلبة واحد يمثل الطلبة بأكملهم ، وذلك من أجل تركيز الجهود في ممثل قانوني واحد بدلاً من تشعب هذه الجهود وما يحدث من خلافات بين اتحاد الطلبة والجمعيات الطلابية المنتشرة في الكليات إلا أنه مع حظر عدم إنشاء فروع لاتحاد الطلبة خارج الكويت ، فإن النص المقترح أجاز للإتحاد إنشاء فروع له في داخل الكويت تكون تابعة له وتحت مسؤوليته القانونية وذلك بشرط أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده وبشرط عدم إجراء انتخابات بشأن الفرع المراد إنشاؤه. لذلك فإن النص المقترح قضى بأن تضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت .

ونصت المادة (٣) من القانون بأنه لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسؤولة عنها أو مرتبطة بها .

وبينت المادة (٤) من القانون الاغراض التي يختص بها اتحاد الطلبة وهي :

أولاً - تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وأمام جهات الدولة ووزاراتها ما عدا القضاء . ويقصد بهذا الاستثناء أن اتحاد الطلبة لا يحق له الترافع والدفاع عن أي طالب أمام القضاء لكون هذا الاختصاص معقوداً لغيرهم .

ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة .

ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها .

رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب .

خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل

الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان .

سادساً : تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها

من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون .

كما بينت المادة (٥) من القانون سبل اتحاد الطلبة في تحقيق أغراضه ، وهي مذكورة في هذا النص على سبيل الحصر كالآتي :

- ١ - تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه .
- ٢ - إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه .
- ٣ - عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بموافقة مجلس إدارة الاتحاد .
- ٤ - الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها .
- ٥ - إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الإتحاد العلمية في مجال أغراضه .
- ٦ - عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه .
- ٧ - إنشاء مكتبة متطورة لخدمة أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وتحديثها سنويا .
- ٨ - استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه .
- ٩ - كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه .

وقررت المادة (٦) من القانون بأنه يحظر على اتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية .
ونصت المواد من (٧) إلى (١٠) من القانون على عدة محظورات أخرى - هذا فضلاً عن أن المادة (١٠) أجازت قبول الهبات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة المسبقة على هذا التبرع ومصدره وأغراضه .

وبما أن اتحاد الطلبة يؤسس ويمارس أغراضه في الكيان التعليمي المؤسس به فقد قررت المادة (١١) من القانون بأن كل اتحاد طلبة مستقل عن الآخر ولا يتبعه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها . أي لا يمنع مظهر الاستقلال لكل اتحاد أن يتعاون مع غيره من الاتحادات في مجال أغراضهما .

وبينت المادة (١٢) من القانون الشروط المطلوبة للتقدم بطلب تأسيس اتحاد الطلبة وحصرتها في الشروط التالية :

١ - ألا يقل عدد المؤسسين عن مائة طالب ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .

٢ - ألا يقل سن كل مؤسس عن (١٨) عاماً .

٣ - أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الإتحاد ونشره في الجريدة الرسمية .

٤ - ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .

٥ - ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس .

٦ - أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

ثم بينت المادة (١٣) من القانون إجراءات تقديم طلب التأسيس لاتحاد الطلبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه ، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

والعدد المطلوب للتأسيس مذكور في المادة (١٢) السابقة على هذه المادة .

ثم أكملت المادة (١٣) من القانون أنه في حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية .

كما اشترط النص المقترح أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده ، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس .

وأجازت المادة (١٤) من القانون الطعن في قرار رفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .

وحتى لا يثقل كاهل المحاكم بالطعون ضد قرار رفض طلب تأسيس الإتحاد واحتراما لمبدأ استقرار المراكز القانونية ومبدأ حجية الأحكام ، فإنه لا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون بقيتهم أي أنه يكفي بأن تقام الدعوى من مؤسس واحد أو عدة مؤسسين ولكن في صحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن .

ونظراً لما قرره مقترح القانون في المادة (٨) منه بأنه يحظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسية - عملاً وقولاً - فإن المادة (١٥) نصت على أنه عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد ، وأنه لا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الإتحاد ، وأنه ينطبق هذا الحكم على الفروع الخاصة بالإتحاد .

ويقصد بهذا النص - على سبيل المثال - أنه عند الترخيص لتأسيس اتحاد طلبة لجامعة الكويت فإن مسمى هذا الإتحاد يكون - فقط - اتحاد طلبة جامعة الكويت . كما أن كل فرع لهذا الإتحاد يحمل ذات الاسم وهو (اتحاد طلبة جامعة الكويت فرع كلية الآداب - مثلاً -) ، وهكذا يسري هذا المثال على بقية اتحادات الطلبة، منعاً لأن تحمل مسميات اتحادات الطلبة مسميات سياسية أو طائفية أو فئوية مما يجرها إلى العمل السياسي المحظور عليها .

وبينت المادة (١٦) من القانون الإجراءات المتبعة بعد إشهار اتحاد الطلبة بأن يدعى المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد .

وبصدد الانتخابات فإن النص المقترح حظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فئوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة .
والإبلاغ هنا يخضع للقواعد العامة للإثبات من القرائن القانونية والشواهد وشهادة الشهود وغيرها باستخدام الوسائل الالكترونية .

وحيث أن الجمعية العمومية هي المعنية بالانتخاب فقد بينت المادة (١٧) من القانون بأن الجمعية العمومية للإتحاد تتكون من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .

ولتحقيق التنظيم الفعال لعمل اتحاد الطلبة فقد نصت المادة (١٨) من القانون بأن يكون لكل اتحاد طلبة مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وأن تكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه .

كما بينت المادة (١٩) من القانون الشروط المطلوبة في أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة - ومن بينهم الرئيس ايضاً باعتباره عضواً في هذا المجلس - ، وهذه الشروط هي :

- ١ - ألا يقل سنه عن (١٨) عاماً .
- ٢ - أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد .
- ٣ - ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .
- ٤ - ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته .
- ٥ - أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشافاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

أما مدة مجلس الإدارة فقد بينته المادة (٢٠) من القانون بأن مدة مجلس إدارة الاتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج ، وأن الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح المنصوص عليها في هذا القانون .
كما أن أعمال أعضاء مجلس إدارة الإتحاد تطوعية بلا مقابل حتى لا تكون العضوية مغنماً ووسيلة للتكسب المالي والثراء .

كما بينت المادة (٢١) من القانون كيفية الانتخاب وبطلانه والشروط التي يجب توافرها في الانتخاب والناخب ، كما نصت المادة (٢١) على اعتبار أعضاء الجمعية العمومية ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، وكما لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .

ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول أو بشهادة من الكيان التعليمي الجامعي الملحق به الناخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .

ويشترط في الناخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي :

- ١ - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي المراد إجراء الانتخابات فيه .
- ٢ - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .

وبينت المادة (٢٢) من القانون بأن عضوية مجلس إدارة الإتحاد تنتهي عند تحقق إحدى الحالات التالية :

- ١ - الاستقالة .
- ٢ - الوفاة .
- ٣ - الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد .
- ٤ - حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد .
- ٥ - إذا فقد شرطاً من شروط العضوية .

وأنه عند تحقق إحدى الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلا منه في ذات الإجراءات المقررة في هذا القانون أي لا يصار إلى نظام الاحتياط في العضوية .

وقضت المادة (٢٣) من القانون بأن تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله . وأن يحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة ، وتنشر تلك القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل .

ونظراً لما قرره المادة (١٠) من القانون بشأن حظر قبول اتحاد الطلبة لهبات وتبرعات من الغير فقد قضت المادة (٢٤) من القانون بأن تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبة مشهور وفق أحكام هذا القانون .

ونص المادة (٢٤) من القانون يتفق مع توجه المشرع الدستوري الذي عبر عنه في المادة (٤١) من الدستور ، بأن استخدم نص المادة (٢٤) من القانون عبارة (تقوم الوزارة المختصة على توفير) بمثل ما استخدم المشرع الدستوري في نص المادة (٤١) من الدستور عبارة (وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين) .

فيكون الدعم المالي السنوي المقدم لاتحاد الطلبة محدوداً بإمكانيات الوزارة فيجوز أن يقل مرة، ويجوز أن يرتفع مرة أخرى ، لذلك فإن النص المقترح أورد كلمة (مناسب) .

ومنعاً للتأثير على اتحاد الطلبة واستغلاله والتأثير على الطلبة لدفعهم لتأسيس اتحاد لهم والتأثير على أعضاء مجلس إدارة الإتحاد فقد قضت المادة (٢٥) من القانون بأن يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية .

وأنه يجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللإتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر .

ونظمت المواد من (٢٦) إلى (٢٩) من القانون المسائل العامة الإدارية والمالية للاتحاد واجتماعاته العادية وغير العادية وتمثيل الاتحاد أمام القضاء وغيره ، والأحكام الخاصة بإصدار القرارات في الاتحاد وأنه عند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الاتحاد، ينفذ رئيس الاتحاد قرارات الوزارة المختصة .

كما نظمت المادتان (٣٠) و (٣١) الأحكام الخاصة بحل مجلس إدارة الاتحاد بقرار مسبب من الوزارة المختصة خلال شهرين ويسحب ترخيص الاتحاد وإجراءات الطعن بالقرارات الصادرة بالحل وسحب الترخيص أمام القضاء .

وتحقيقاً للاستقرار لاتحاد الطلبة فقد نصت المادة (٣٢) من القانون أنه بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملئم للاتحاد المؤسس به .

ونظراً لوجود اتحادات طلبة وجمعيات طلابية في داخل الكليات غير مرخصة وتعمل دون غطاء قانوني فقد عالجت المادة (٣٣) تلك الأوضاع بأن قضت أن جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون بأن تعطى مدة ستة أشهر لتعديل أوضاعها وترتيب أمورها الإدارية ، وأنه يحظر التعامل معها بعد انتهاء هذه المهلة ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق أحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٣٤) يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومسلك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة .

وتخضع أموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها .

ونصت المادتان (٣٥) و (٣٦) من القانون على عقوبات لبعض الافعال المجرمة وهي القيام بتأسيس اتحاد طلبية مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به ، والاستمرار بالقيام بأعمال اتحاد طلبية بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية ، والقيام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو الاستمرار بالعمل بها بعد العمل بهذا القانون ، والقيام بأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٤) من هذا القانون .

وأخيراً نصت المادتان (٣٧) و (٣٨) من القانون بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مستند ۲

مستند ۲

جدول مقارن من

١ - الاقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة (الحال بصفة الاستعجال)

القدم من السادة الأعضاء / نبيل نوري الفضل ، د. يوسف سيد حسن البرزلية ، عبد الله يوسف العيوف ، د. عبد الله محمد محمد الطريحي ، د. خليل عبد الله علي الحال بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨

٢ - التعديلات المقدمة من السيد العضو / نبيل نوري الفضل

٣ - التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء / نبيل نوري الفضل ، د. يوسف سيد حسن البرزلية ، عبد الله يوسف العيوف ، د. عبد الله محمد الطريحي ، د. خليل عبد الله علي

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص بالاقترح بقانون
	<p>اقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور ،</p> <p>- وعلى قانون الجزء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ،</p>	<p>اقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور ،</p> <p>- وعلى قانون الجزء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ،</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	النص بالاقتراح بقانون
	<p>- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة <u>بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي والقوانين المعدلة له</u> ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن جامعة جابر الأحمد ،</p> <p>- وعلى المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ،</p> <p>- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ،</p> <p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،</p>	<p>- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة والقوانين المعدلة له ،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ في شأن جامعة جابر الأحمد ،</p> <p>- وعلى المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية ،</p> <p>- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ،</p> <p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقتراح بقانون
<p>- رأيت اللجنة تعديل بعض الألفاظ لضبط الصياغة .</p>	<p>يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة أدناه :</p> <p>الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .</p> <p>الاتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي جامعي ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينة في هذا القانون ، ويكون القناة التشريعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسس الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .</p>	<p>يقصد بالكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في القانون المعاني المحددة أدناه :</p> <p>الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .</p> <p>الاتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي جامعي ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينة في هذا القانون ، ويكون القناة التشريعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسس الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .</p>	<p>يقصد بالكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في القانون المعاني المحددة أدناه :</p> <p>الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .</p> <p>الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .</p> <p>الاتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي معين ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينة في هذا القانون ، ويكون القناة التشريعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسس الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
	<p>الجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستميرين بالدراسة في الكيان التعليمي <u>الجامعي</u> المنشأ به اتحاد الطلبة .</p> <p>الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي <u>الجامعي</u> المنشأ به إتحاد الطلبة .</p> <p>ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه.</p> <p>اشهار إتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية.</p> <p>الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه.</p>	<p>الجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستميرين بالدراسة في الكيان التعليمي <u>الجامعي</u> المنشأ به اتحاد الطلبة .</p> <p>الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي <u>الجامعي</u> المنشأ به إتحاد الطلبة .</p> <p>اشهار إتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية.</p> <p>الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .</p> <p>بروتوكول : مسودة أصلية تصاغ على أساسها <u>معاهدة أو اتفاقية</u> .</p>	<p>الجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستميرين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به اتحاد الطلبة .</p> <p>الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به إتحاد الطلبة .</p> <p>ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة وممارسة أغراضه .</p> <p>اشهار إتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية .</p> <p>الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديلات المقدمه	النص بالاقترح بقانون
	<p>مادة (٢) يكون للطلبة المتحقين بالدراسة في كل جامعة عامه في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم ، كما يسري هذا الحكم على الطلبة المتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات . ويجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسؤوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ . وتضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة بإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت .</p>		<p>مادة (٢) يكون للطلبة المتحقين بالدراسة في كل جامعة عامه في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم ، كما يسري هذا الحكم على الطلبة المتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات . ويجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسؤوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ . وتضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة بإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	التعديل الثاني	النص بالاقترح بقانون
	<p>” لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسئولة عنها أو مرتبطة بها .“</p>	<p>مادة (٣) لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسئولة عنها أو مرتبطة بها .</p>	<p>مادة (٣) ” لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسئولة عنها أو مرتبطة بها .“</p>	<p>مادة (٣) يحظر على الطلبة الكويتيين المتحققين في الدراسة خارج الكويت تأسيس اتحاد خاص بهم ، وفي حالة تأسيس هذا الإتحاد يخضع فقط لقوانين بلد الدراسة في الخارج .</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>رأت اللجنة ضبط صياغة البند أولاً .</p>	<p>يقوم إتحاد الطلبة على تحقيق الأغراض الآتية : أولاً : تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وأمام جهات الدولة ووزاراتها <u>ما عدا القضاء</u> . ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة . ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها . رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب . خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان . سادساً : تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون .</p>	<p>يقوم إتحاد الطلبة على تحقيق الأغراض التالية : أولاً : تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وأمام جهات الدولة ووزاراتها . ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة . ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها . رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب . خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان . سادساً : تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون .</p>	<p>يقوم إتحاد الطلبة على تحقيق الأغراض التالية : أولاً : تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، <u>وتصميمهم كذلك</u> أمام جهات الدولة ووزاراتها ما عدا القضاء . ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة . ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها . رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب . خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان . سادساً : تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما أنضمت إليه اللجنة	التعديلات المقدمه	النص بالافتتاح بقانون
	<p>الاتحاد الطلبة في سبيل تحقيق أغراضه القيام - على سبيل المثال لا الحصر - بالآتي :</p> <p>١- تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه.</p> <p>٢- إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه .</p> <p>٣- عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بمرافقة مجلس إدارة الاتحاد .</p> <p>٤- الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها.</p> <p>٥- إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الاتحاد العلمية في مجال أغراضه .</p> <p>٦- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه .</p> <p>٧- إنشاء مكتبة متطورة لخدمة اعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وتحديثها سنوياً .</p> <p>٨- استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه .</p> <p>٩- كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه .</p>		<p>الاتحاد الطلبة في سبيل تحقيق أغراضه القيام - على سبيل المثال لا الحصر - بالآتي :</p> <p>١- تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه .</p> <p>٢- إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه .</p> <p>٣- عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بمرافقة مجلس إدارة الاتحاد .</p> <p>٤- الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها .</p> <p>٥- إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الإتحاد العلمية في مجال أغراضه .</p> <p>٦- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه .</p> <p>٧- إنشاء مكتبة متطورة لخدمة اعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وتحديثها سنوياً .</p> <p>٨- استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه .</p> <p>٩- كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه .</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديلات المقترحة	النص بالاقترح بقانون
	<p>مادة (٦) يحظر على اتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية .</p> <p>مادة (٧) يحظر على اتحاد الطلبة السعي إلى أي غرض غير مشروع أو مخالف للدستور والقوانين والنظام العام والآداب .</p> <p>مادة (٨) يحظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبية الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو القومية .</p> <p>مادة (٩) يحظر على اتحاد الطلبة الانضمام إلى أي كيان آخر يخالف مبادئ الإتحاد وأغراض إنشائه أو يخالف ما قرره الدستور أو قوانين الدولة .</p>		<p>مادة (٦) يحظر على اتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية .</p> <p>مادة (٧) يحظر على اتحاد الطلبة السعي إلى أي غرض غير مشروع أو مخالف للدستور والقوانين والنظام العام والآداب .</p> <p>مادة (٨) يحظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبية الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو القومية .</p> <p>مادة (٩) يحظر على اتحاد الطلبة الانضمام إلى أي كيان آخر يخالف مبادئ الإتحاد وأغراض إنشائه أو يخالف ما قرره الدستور أو قوانين الدولة .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	التعديل الثاني	النص بالاقتراح بقانون
	<p>مادة (١٠) " يجوز لاتحاد الطلبة قبول الهيئات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة <u>المسبقة</u> على هذا التبرع ومصدره وأغراضه " .</p> <p>مادة (١١) كل اتحاد طلبية مستقل عن الآخر ولا يتبعمه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها .</p>	<p>مادة (١٠) يجوز لاتحاد الطلبة قبول الهيئات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة <u>المسبقة</u> على هذا التبرع ومصدره وأغراضه .</p>	<p>مادة (١٠) " يجوز لاتحاد الطلبة قبول الهيئات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة على هذا التبرع ومصدره وأغراضه " .</p> <p>جديدة يكون نصها الآتي : مادة (١٠) بمادة</p>	<p>مادة (١٠) يجظر على اتحاد الطلبة قبول الهيئات والتبرعات ما عدا ما تقوم الدولة على توقيده له من دعم مالي سنوي مناسب .</p> <p>مادة (١١) كل اتحاد طلبية مستقل عن الآخر ولا يتبعمه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>رأت اللجنة تعديل البند (٢) من المادة (١٢) ليكون سن المؤسس (١٨) بدلاً من (٢١) حتى يتحقق الهدف من الاقتراح بالإضافة إلى أن عمر الطالب عند الالتحاق بالجامعة غالباً (١٨) عاماً مما يعني بلوغ سن الرشد .</p>	<p>يشترط لتأسيس اتحاد الطلبة أن تتوفر الشروط الآتية : مادة (١٢) ٧- ألا يقل عدد المؤسسين عن (٤٠) طالباً ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الاتحاد به . ٨- ألا يقل سن كل مؤسس عن (١٨) عاماً . ٩- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الاتحاد ونشره في الجريدة الرسمية . ١٠- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ١١- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس . ١٢- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .</p>	<p>يشترط لتأسيس اتحاد الطلبة أن تتوفر الشروط التالية : مادة (١٢) ١- ألا يقل عدد المؤسسين عن (٤٠) طالباً ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الاتحاد به . ٢- ألا يقل سن كل مؤسس عن (١٨) عاماً . ٣- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الاتحاد ونشره في الجريدة الرسمية . ٤- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ٥- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس . ٦- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .</p>	<p>يشترط لتأسيس اتحاد الطلبة أن تتوفر الشروط التالية : مادة (١٢) ١- ألا يقل عدد المؤسسين عن (٤٠) طالباً ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الاتحاد به . ٢- ألا يقل سن كل مؤسس عن <u>واحد وعشرين</u> عاماً . ٣- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الاتحاد ونشره في الجريدة الرسمية . ٤- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ٥- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس . ٦- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديلات المقدمة	النص بالاقتراح بقانون
	<p>يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب .</p> <p>وفي حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية .</p> <p>ويجب أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس .</p> <p>مادة (١٤)</p> <p>يجوز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية ، ولا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون بقيتهم .</p>		<p>يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه ، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب .</p> <p>وفي حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية .</p> <p>ويجب أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده ، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس .</p> <p>مادة (١٤)</p> <p>يجوز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية ، ولا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون بقيتهم .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>ضبط صياغة الفقرة الأولى . - رأيت اللجنة تعديل الفقرة الثانية من الاقتراح بقانون بحذف السطر الأخير منها لتضمنه من مخالفة لنص المادة (١٦٦) من الدستور التي كفلت حق التقاضي للأفراد .</p>	<p>مادة (١٥) عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد ، ولا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الإتحاد . ويسري هذا الحكم على فروع الإتحاد المنشأة في داخل الكويت .</p> <p>مادة (١٦) بعد إشهار إتحاد الطلبة <u>يدعى</u> المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد . ويحظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فتوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة .</p>	<p>مادة (١٦) بعد إشهار إتحاد الطلبة <u>يدعى</u> المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد . ويحظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فتوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة لإصدار قرار <u>قابل للطعن</u> أمام القضاء بحرمان المرشح من الترشيح .</p>	<p>مادة (١٥) عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد ، ولا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الإتحاد . ويسري هذا الحكم على فروع الإتحاد المنشأة في داخل الكويت .</p> <p>مادة (١٦) بعد إشهار إتحاد الطلبة <u>يدعى</u> المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد . ويحظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فتوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة لإصدار قرار <u>غير قابل للطعن</u> أمام القضاء بحرمان المرشح من الترشيح .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديلات المقدمه	النص بالاقترح بقانون
	<p>مادة (١٧) تتكون الجمعية العمومية للإتحاد من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .</p> <p>مادة (١٨) لكل اتحاد طلبية مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وتكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه .</p>		<p>مادة (١٧) تتكون الجمعية العمومية للإتحاد من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به .</p> <p>مادة (١٨) لكل اتحاد طلبية مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وتكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
تم تعديل السن للسبب السالف ذكره.	يشترط في عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة الشروط الآتية : ١- ألا يقل سنه عن (١٨) عاماً . ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد. ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته . ٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد . مادة (٢٠) مدة مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج. والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح الواردة في هذا القانون . وأعمال أعضاء مجلس إدارة الإتحاد تطوعية .	يشترط في عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة الشروط التالية: ١- ألا يقل سنه عن (١٨) عاماً . ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد. ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته . ٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد .	يشترط في عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة الشروط التالية : ١- ألا يقل سنه عن <u>واحد وعشرين</u> عاماً. ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد . ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما . ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته . ٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد . مادة (٢٠) مدة مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج. والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح الواردة في هذا القانون . وأعمال أعضاء مجلس إدارة الإتحاد تطوعية .

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	التعديل الثاني	النص بالاقترح بقانون
<p>ملاحظات</p>	<p>النص كما انضمت إليه اللجنة</p> <p>مادة (٢١)</p> <p>" أعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإللاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للتأخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .</p> <p>ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي المتحقق به التأخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .</p> <p>ويشترط في التأخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي:</p> <p>١ - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي الجامعي المراد إجراء الانتخابات فيه .</p> <p>٢ - ألا يكون قد صدر بحقه إداة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما " .</p>	<p>التعديل الثالث</p> <p>مادة (٢١)</p> <p>اعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإللاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للتأخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .</p> <p>ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي المتحقق به التأخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .</p> <p>ويشترط في التأخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي:</p> <p>١ - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي الجامعي المراد إجراء الانتخابات فيه .</p> <p>٢ - ألا يكون قد صدر بحقه إداة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .</p>	<p>التعديل الثاني</p> <p>المادة (٢١) بمادة جديدة يكون نصها الآتي:</p> <p>مادة (٢١)</p> <p>اعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإللاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للتأخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .</p> <p>ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي المتحقق به التأخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .</p> <p>ويشترط في التأخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي:</p> <p>١ - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي المراد إجراء الانتخابات فيه .</p> <p>٢ - ألا يقل سنه من ثمانية عشر سنة في يوم الانتخاب .</p> <p>٣ - ألا يكون قد صدر بحقه إداة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما .</p>	<p>النص بالاقترح بقانون</p> <p>مادة (٢١)</p> <p>اعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإللاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للتأخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد .</p> <p>ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي المتحقق به التأخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>- رأيت اللجنة إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة (٢٣) المتضمنة مخالفة لنص المادة (١٦٦) من الدستور والتي حكمت حق التقاضي للأفراد .</p>	<p>مادة (٢٢) تنتهي عضوية مجلس إدارة الإتحاد عند تحقق احدى الحالات الآتية : ٦- الاستقالة . ٧- الوفاة . ٨- الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد . ٩- حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد . ١٠- إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية . وفي الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلا منه بذات الإجراءات المقررة في هذا القانون . مادة (٢٣)</p>	<p>مادة (٢٣) تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله . ويحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الإتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة، وتنتشر تلك القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل .</p>	<p>مادة (٢٢) تنتهي عضوية مجلس إدارة الإتحاد عند تحقق احدى الحالات التالية: ١- الاستقالة . ٢- الوفاة . ٣- الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد . ٤- حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد . ٥- إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية . وفي الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلا منه بذات الإجراءات المقررة في هذا القانون . مادة (٢٣) تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله . ويحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الإتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة، وتنتشر تلك القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل . <u>ولا توضع جميع قرارات الوزارة بشأن ما ذكر سابقا للطعن أمام القضاء .</u></p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديلات المقترحة	النص بالاقترح بقانون
	<p>تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبية مشهر وفق أحكام هذا القانون .</p> <p>مادة (٢٤)</p> <p>مادة (٢٥)</p> <p>يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .</p> <p>ويجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللاتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر .</p>		<p>تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبية مشهر وفق أحكام هذا القانون .</p> <p>مادة (٢٤)</p> <p>مادة (٢٥)</p> <p>يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه .</p> <p>ويجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللاتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديلات المقدمة	النص بالاقترح بقانون
	<p>يجتمع مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوعين على الأكثر ، ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .</p> <p>ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي أو أكثر بناء على دعوة من الوزارة المختصة أو الرئيس أو بناء على طلب موقع من خمسة على الأقل من أعضاء المجلس أو موقع من نصف أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وذلك بكتاب يوجه إلى الرئيس مرفق به جدول الأعمال المقترح .</p> <p>وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات دعوة المجلس إلى الإلتقاء العادي وغير العادي والموضوعات المطروحة فيهما ، وكيفية إعداد جدول الأعمال ، ونظام العمل وكيفية اتخاذ القرارات فيه .</p>		<p>يجتمع مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوعين على الأكثر ، ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .</p> <p>ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي أو أكثر بناء على دعوة من الوزارة المختصة أو الرئيس أو بناء على طلب موقع من خمسة على الأقل من أعضاء المجلس أو موقع من نصف أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وذلك بكتاب يوجه إلى الرئيس مرفق به جدول الأعمال المقترح .</p> <p>وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات دعوة المجلس إلى الإلتقاء العادي وغير العادي والموضوعات المطروحة فيهما ، وكيفية إعداد جدول الأعمال ، ونظام العمل وكيفية اتخاذ القرارات فيه .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>- تم إعادة صياغة المادة على اعتبار أن الاتحاد هو كيان يمثلته مجلس الإدارة . - رأيت اللجنة حذف السطر الأخير من المادة (٢٧) لمخالفته نص المادة (١٦٦) من الدستور كما هو مبين سلفاً .</p>	<p>مادة (٢٧) تعرر محاضر لاجتماعات مجلس إدارة الإتحاد ، واجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للإتحاد ، وثبتت كل هذه المحاضر في دفتر خاص ، وترسل جميع هذه المحاضر موقعة من الرئيس أو من يحل محله إلى الوزارة المختصة . ويجوز للوزارة المختصة الاعتراض ووقف تنفيذ ما جاء بتلك المحاضر ، ويجب على مجلس الإدارة تنفيذ اعتراض الوزارة وملاحظاتها .</p>	<p>مادة (٢٧) تعرر محاضر لاجتماعات مجلس إدارة الإتحاد ، واجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للإتحاد ، وثبتت كل هذه المحاضر في دفتر خاص ، وترسل جميع هذه المحاضر موقعة من الرئيس أو من يحل محله إلى الوزارة المختصة . ويجوز للوزارة المختصة الاعتراض ووقف تنفيذ ما جاء بتلك المحاضر ، ويجب على مجلس الإدارة تنفيذ اعتراض الوزارة وملاحظاتها ، وله الحق في الطعن على الاعتراضات والملاحظات المبداه من الوزارة أمام القضاء .</p>	<p>مادة (٢٧) تعرر محاضر لاجتماعات مجلس إدارة الإتحاد <u> واجتماعات الإتحاد العادية وغير العادية</u> ، واجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للإتحاد ، وثبتت كل هذه المحاضر في دفتر خاص ، وترسل جميع هذه المحاضر موقعة من الرئيس أو من يحل محله إلى الوزارة المختصة . ويجوز للوزارة المختصة الاعتراض ووقف تنفيذ ما جاء بتلك المحاضر ، ويجب على <u>الإتحاد</u> ومجلس الإدارة تنفيذ اعتراض الوزارة وملاحظاتها <u>دون الحق في الطعن على الاعتراضات والملاحظات المبداه من الوزارة أمام القضاء</u> .</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاعتراض بقانون
<p>- رأيت اللجنة حذف الفقرة الأخيرة من المادة (٢٨) لمخالفتها نص المادة (١٦٦) من الدستور كما هو مبين سابقاً .</p>	<p>مادة (٢٨) يكون لإتحاد الطلبة أمانة عامة تتولى الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنفيذية وغيرها من الشؤون المتعلقة بأعمال الإتحاد وأغراضه ، وتخضع الأمانة للإشراف المباشر من رئيس الإتحاد . وتضع الوزارة المختصة لائحة تنظيم شؤون العاملين بالإتحاد وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، وكافة الشؤون الإدارية والمالية لهم ، وتوزعهم على وظائف الإتحاد . ولا تصدر قرارات التعيين في الأمانة العامة إلا من الوزارة المختصة .</p>	<p>مادة (٢٨) يكون لإتحاد الطلبة أمانة عامة تتولى الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنفيذية وغيرها من الشؤون المتعلقة بأعمال الإتحاد وأغراضه ، وتخضع الأمانة للإشراف المباشر من رئيس الإتحاد . وتضع الوزارة المختصة لائحة تنظيم شؤون العاملين بالإتحاد وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، وكافة الشؤون الإدارية والمالية لهم ، وتوزعهم على وظائف الإتحاد . ولا تصدر قرارات التعيين في الأمانة العامة إلا من الوزارة المختصة .</p>	<p>مادة (٢٨) يكون لإتحاد الطلبة أمانة عامة تتولى الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنفيذية وغيرها من الشؤون المتعلقة بأعمال الإتحاد وأغراضه ، وتخضع الأمانة للإشراف المباشر من رئيس الإتحاد . وتضع الوزارة المختصة لائحة تنظيم شؤون العاملين بالإتحاد وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، وكافة الشؤون الإدارية والمالية لهم ، وتوزعهم على وظائف الإتحاد . ولا تصدر قرارات التعيين في الأمانة العامة إلا من الوزارة المختصة .</p> <p>ويحظر على الإتحاد الاعتراض على قرارات الوزارة المختصة الخاصة بتنظيم الأمانة العامة أمام القضاء .</p>

ملاحظات	النص كما أنتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>- رأيت اللجنة وضع مدة شهرين لضبط مدة الحل وعدم تركها مفتوحة دون تحديد .</p>	<p>رئيس الإتحاد يمثل الإتحاد أمام الغير وأمام القضاء ولدى الجهات كافة ، ويتولى عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها . وعند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة . مادة (٢٩)</p>	<p>رئيس الإتحاد يمثل الإتحاد أمام الغير وأمام القضاء ولدى الجهات كافة ، ويتولى عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها . وعند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة . مادة (٢٩)</p>	<p>رئيس الإتحاد يمثل الإتحاد أمام الغير وأمام القضاء ولدى الجهات كافة ، ويتولى عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها . وعند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة . مادة (٢٩)</p>
<p>مادة (٣٠) للوزارة المختصة حل مجلس إدارة إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها وتعيين بدلاً منه <u>شهرين</u> ، ويخضع قرار الحل للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .</p>	<p>مادة (٣٠) للوزارة المختصة حل مجلس إدارة إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها وتعيين بدلاً منه <u>شهرين</u> ، ويخضع قرار الحل للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .</p>	<p>مادة (٣٠) للوزارة المختصة حل مجلس إدارة إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها وتعيين بدلاً منه ، ويخضع قرار الحل للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .</p>	

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديلات المقترحة	النص بالاقترح بقانون
	<p>مادة (٣١) للوزارة المختصة سحب ترخيص اتحاد الطلبة بقرار مسبب منها ، ويخضع قرار السحب للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية دون جواز وقف تنفيذه . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام تصفية الاتحاد ومآل أمواله وكافة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به . وفي حالة سحب ترخيص اتحاد الطلبة يسقط إشهار هذا الاتحاد بقوة القانون .</p> <p>مادة (٣٢) بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملائم للاتحاد المؤسس به .</p>		<p>مادة (٣١) للوزارة المختصة سحب ترخيص اتحاد الطلبة بقرار مسبب منها ، ويخضع قرار السحب للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية دون جواز وقف تنفيذه . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام تصفية الاتحاد ومآل أمواله وكافة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به . وفي حالة سحب ترخيص اتحاد الطلبة يسقط إشهار هذا الاتحاد بقوة القانون .</p> <p>مادة (٣٢) بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملائم للاتحاد المؤسس به .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاقترح بقانون
<p>- رأت اللجنة تعديل المادة (٣٣) بإعطاء مهلة ٦ أشهر حتى يتم توفيق الأوضاع .</p>	<p>مادة (٣٣) جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون <u>تعطي مدة ستة أشهر لترتيب أمورها الإدارية</u> من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحظر التعامل معها <u>بعد هذه الفترة</u> ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق أحكام هذا القانون .</p>	<p>مادة (٣٣) جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون <u>تعطي مدة ستة أشهر لترتيب أمورها الإدارية</u> من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحظر التعامل معها <u>بعد هذه الفترة</u> ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق أحكام هذا القانون .</p>	<p>مادة (٣٣) جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون تعتبر كأن لم تكن من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحظر التعامل معها ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق أحكام هذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما أنتهت إليه اللجنة	التعديلات المقدمه	النص بالاقترح بقانون
	<p>يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومستك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن يتفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة .</p> <p>وتخضع اموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها .</p>		<p>يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومستك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن يتفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة .</p> <p>وتخضع اموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها .</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاعتراض بقانون
	<p>مادة (٢٥)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو يحدى هاتين العقوبتين كل من :</p> <p>١- قام بتأسيس اتحاد طلبية أو فرع له داخل الكويت مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به .</p> <p>٢- استمر بمباشرة أعمال اتحاد طلبية بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية .</p> <p>٣- قام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو استمر بأعمالها بعد العمل بهذا القانون .</p>	<p>مادة (٢٥)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو يحدى هاتين العقوبتين كل من :</p> <p>١- قام بتأسيس اتحاد طلبية أو فرع له داخل الكويت مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به .</p> <p>٢- استمر بمباشرة أعمال اتحاد طلبية بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية .</p> <p>٣- قام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو استمر بأعمالها بعد العمل بهذا القانون .</p>	<p>مادة (٢٥)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو يحدى العقوبتين كل من :</p> <p>١ - قام بتأسيس اتحاد طلبية أو فرع له داخل الكويت مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به .</p> <p>٢ - استمر بمباشرة أعمال اتحاد طلبية بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية .</p> <p>٣ - قام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو استمر بأعمالها بعد العمل بهذا القانون .</p>

إدارة التوثيق والمعلومات
الأصل غير واضح

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	التعديل الثالث	النص بالاعتراع بقانون
	<p>مادة (٣٦) (٣٦)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة عند مخالفته لأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٣٤ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦) من هذا القانون .</p> <p>مادة (٣٧) (٣٧)</p> <p>يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .</p> <p>مادة (٣٨) (٣٨)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به <u>بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية</u> .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح</p>	<p>مادة (٣٦) (٣٦)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة عند مخالفته لأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٣٤ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦) من هذا القانون .</p> <p>مادة (٣٨) (٣٨)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح</p>	<p>مادة (٣٦) (٣٦)</p> <p>بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمئة ألف درهم ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة عند مخالفته محظورات المنصوص عليها في المواد (٣٤ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦) من هذا القانون .</p> <p>مادة (٣٧) (٣٧)</p> <p>يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .</p> <p>مادة (٣٨) (٣٨)</p> <p>رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح</p>

مرفق (3)

مرفق من الاقتراحات



State of Kuwait

دولة الكويت

١٠ / ١٢ / ٢٠١٤

٨ ديسمبر ٢٠١٤

المترجم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن تنظيم اتحادات الطلبة ، مشفوعاً
بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه
صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

د. يوسف سيد حسن الزلزلة

نبيل نوري الفضل

د. عبدالله محمد الطريجي

عبدالله يوسف المعيوف

د. خليل عبدالله علي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
مريونع على السادة الأعضاء

١٤٣٥
عبدالله
المعيوف



State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي،
- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ في شأن جامعة جابر الأحمد،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة (١)

يقصد بالكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في القانون المعاني المحددة أدناه :

الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت.

اتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي معين ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينه في هذا القانون ، ويكون القناة الشرعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسر الطلابية والجوالة والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون.

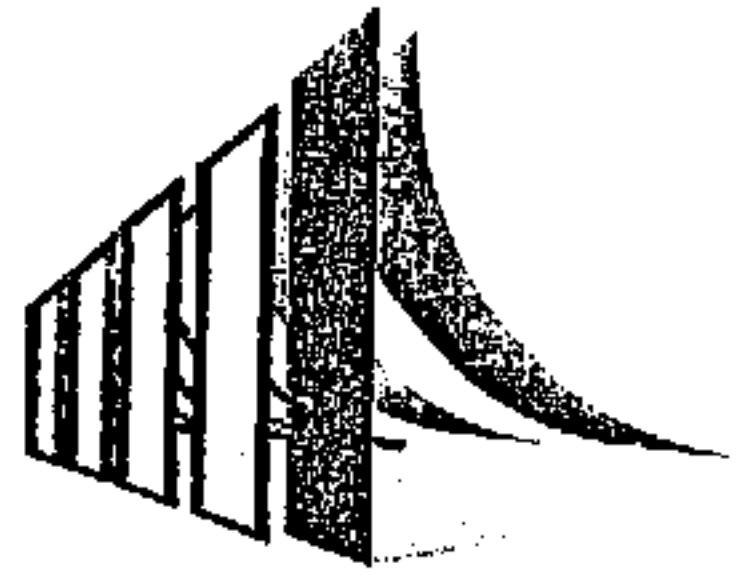
المجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستمرين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به اتحاد الطلبة.

الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به إتحاد الطلبة.

ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة وممارسة أغراضه.

اشهار اتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية.

الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مادة (٢)

يكون للطلبة الملتحقين بالدراسة في كل جامعة عاملة في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم ، كما يسري هذا الحكم على الطلبة الملتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات.

ويجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسؤوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ. وتضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت.

مادة (٣)

يحظر على الطلبة الكويتيين الملتحقين في الدراسة خارج الكويت تأسيس اتحاد خاص بهم ، وفي حالة تأسيس هذا الإتحاد يخضع فقط لقوانين بلد الدراسة في الخارج.

مادة (٤)

يقوم إتحاد الطلبة على تحقيق الأغراض التالية :

أولاً - تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وتمثيلهم كذلك أمام جهات الدولة ووزاراتها ما عدا القضاء.

ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة.

ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها.

رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب.

خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان.

سادساً: تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون.

مادة (٥)

لإتحاد الطلبة في سبيل تحقيق أغراضه القيام - على سبيل المثال لا الحصر - بالآتي :

- ١- تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه.
- ٢- إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه.
- ٣- عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بموافقة مجلس إدارة الاتحاد.
- ٤- الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها.
- ٥- إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الإتحاد العلمية في مجال أغراضه.
- ٦- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه.
- ٧- إنشاء مكتبة متطورة لخدمة أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وتحديثها سنوياً.
- ٨- استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه.
- ٩- كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه.

مادة (٦)

يحظر على اتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية.

مادة (٧)

يحظر على إتحاد الطلبة السعي إلى أي غرض غير مشروع أو مخالف للدستور والقوانين والنظام العام والآداب.

مادة (٨)

يحظر على إتحاد الطلبة التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو إثارة العصبية الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو الفتوية.

مادة (٩)

يحظر على إتحاد الطلبة الانضمام إلى أي كيان آخر يخالف مبادئ الإتحاد وأغراض إنشائه أو يخالف ما قرره الدستور أو قوانين الدولة.

مادة (١٠)

يحظر على إتحاد الطلبة قبول الهبات والتبرعات ما عدا ما تقوم الدولة على توفيره له من دعم مالي سنوي مناسب.

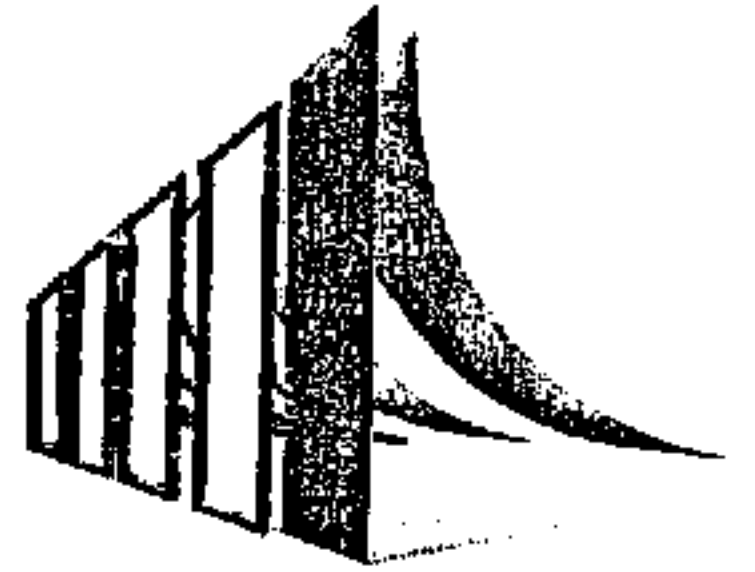
مادة (١١)

كل اتحاد طلبة مستقل عن الآخر ولا يتبعه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها.

مادة (١٢)

يشترط لتأسيس اتحاد الطلبة أن تتوفر الشروط التالية :

- ١- ألا يقل عدد المؤسسين عن (٤٠) طالباً ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به.
- ٢- ألا يقل سن كل مؤسس عن واحد وعشرين عاماً.
- ٣- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الإتحاد ونشره في الجريدة الرسمية.
- ٤- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٥- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس.
- ٦- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

مادة (١٣)

يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه ، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب.

وفي حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية.

ويجب أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده ، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس.

مادة (١٤)

يجوز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية ، ولا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون بقيتهم.

مادة (١٥)

عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الاتحاد ، ولا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الاتحاد.

ويسري هذا الحكم على فروع الإتحاد المنشأة في داخل الكويت.

مادة (١٦)

بعد إشهار إتحاد الطلبة يدعو المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد.

ويحظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فئوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة لإصدار قرار غير قابل للطعن أمام القضاء بحرمان المرشح من الترشيح.

مادة (١٧)

تتكون الجمعية العمومية للإتحاد من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به.

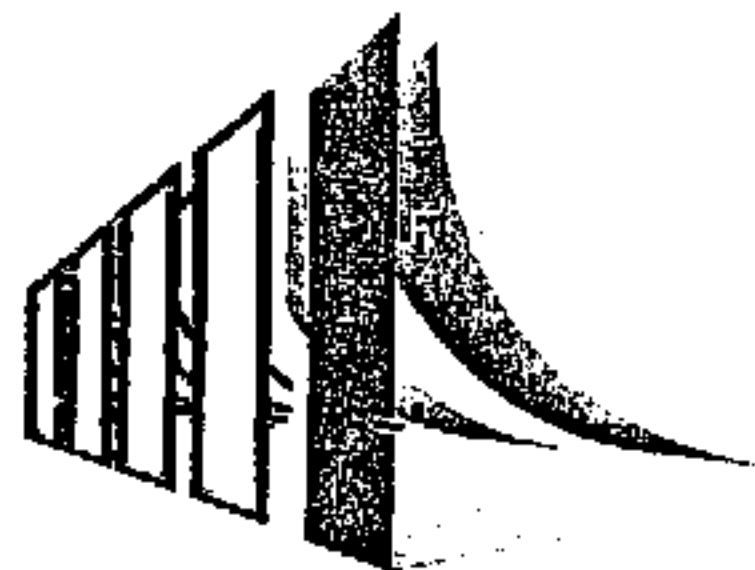
مادة (١٨)

لكل اتحاد طلبة مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وتكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه.

مادة (١٩)

يشترط في عضو مجلس إدارة إتحاد الطلبة الشروط التالية :

- ١- ألا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً.
- ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد.
- ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما.
- ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته.



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

مادة (٢٠)

مدة مجلس إدارة الاتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج. والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح الواردة في هذا القانون.

وأعمال أعضاء مجلس إدارة الاتحاد تطوعية.

مادة (٢١)

أعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي الملتحق به الناخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة.

مادة (٢٢)

تنتهي عضوية مجلس إدارة الاتحاد عند تحقق إحدى الحالات التالية :

١- الاستقالة.

٢- الوفاة.

٣- الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الاتحاد.

٤- حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الاتحاد.

٥- إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية.

وفي الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلاً منه بذات الإجراءات المقررة في هذا القانون.

مادة (٢٣)

تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله.

ويحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة، وتنتشر تلك القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل. ولا تخضع جميع قرارات الوزارة بشأن ما ذكر سالفاً للطعن أمام القضاء.

مادة (٢٤)

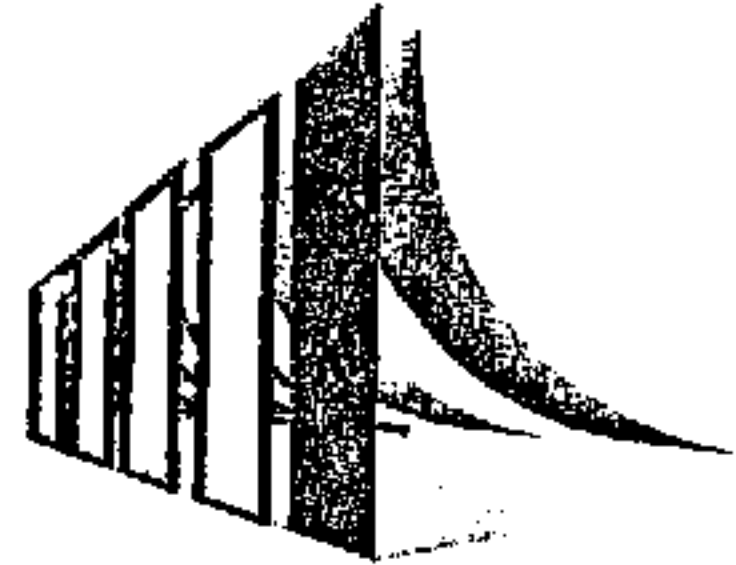
تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبة مشهر وفق أحكام هذا القانون.

مادة (٢٥)

يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه. ويجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللإتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر.

مادة (٢٦)

يجتمع مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوعين على الأكثر ، ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. وتصدر قرارات المجلس بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي أو أكثر بناء على دعوة من الوزارة المختصة أو الرئيس أو بناء على طلب موقع من خمسة على الأقل من أعضاء المجلس أو موقع من نصف أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد وذلك بكتاب يوجه إلى الرئيس مرفق به جدول الأعمال المقترح. وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات دعوة المجلس إلى الإنعقاد العادي وغير العادي والموضوعات المطروحة فيهما ، وكيفية إعداد جدول الأعمال ، ونظام العمل وكيفية اتخاذ القرارات فيه.

مادة (٢٧)

تحرر محاضر لاجتماعات مجلس إدارة الإتحاد واجتماعات الاتحاد العادية وغير العادية ، واجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للاتحاد ، وتثبت كل هذه المحاضر في دفتر خاص ، وترسل جميع هذه المحاضر موقعة من الرئيس أو من يحل محله إلى الوزارة المختصة. ويجوز للوزارة المختصة الاعتراض ووقف تنفيذ ما جاء بتلك المحاضر ، ويجب على الإتحاد ومجلس الإدارة تنفيذ اعتراض الوزارة وملاحظاتها دون الحق في الطعن على الاعتراضات والملاحظات المبداه من الوزارة أمام القضاء.

مادة (٢٨)

يكون لإتحاد الطلبة أمانة عامة تتولى الشؤون الإدارية والمالية والفنية والتنفيذية وغيرها من الشؤون المتعلقة بأعمال الإتحاد وأغراضه ، وتخضع الأمانة للإشراف المباشر من رئيس الإتحاد. وتضع الوزارة المختصة لائحة تنظيم شؤون العاملين بالاتحاد وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، وكافة الشؤون الإدارية والمالية لهم ، وتوزيهم على وظائف الإتحاد. ولا تصدر قرارات التعيين في الأمانة العامة إلا من الوزارة المختصة. ويحظر على الإتحاد الاعتراض على قرارات الوزارة المختصة الخاصة بتنظيم الأمانة العامة أمام القضاء.



State of Kuwait

دولة الكويت

مادة (٢٩)

رئيس الإتحاد يمثل الإتحاد أمام الغير وأمام القضاء ولدى الجهات كافة ، ويتولى عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها.
وعند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة.

مادة (٣٠)

للوزارة المختصة حل مجلس إدارة إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها وتعيين بدلاً منه ، ويخضع قرار الحل للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية.

مادة (٣١)

للوزارة المختصة سحب ترخيص إتحاد الطلبة بقرار مسبب منها ، ويخضع قرار السحب للطعن به أمام القضاء بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية دون جواز وقف تنفيذه.

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام تصفية الإتحاد ومآل أمواله وكافة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به.

وفي حالة سحب ترخيص اتحاد الطلبة يسقط إشهار هذا الإتحاد بقوة القانون.

مادة (٣٢)

بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملئم للإتحاد المؤسس به.



State of Kuwait

دولة الكويت

مادة (٣٣)

جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون تعتبر كأن لم تكن من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحظر التعامل معها ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق احكام هذا القانون.

مادة (٣٤)

يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومسلك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة.

وتخضع اموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها.

مادة (٣٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

- ١- قام بتأسيس اتحاد طلبة أو فرع له داخل الكويت مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به.
- ٢- استمر بمباشرة أعمال اتحاد طلبة بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية.
- ٣- قام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو استمر بأعمالها بعد العمل بهذا القانون.



State of Kuwait

دولة الكويت

مادة (٣٦)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين عضو مجلس إدارة اتحاد الطلبة عند مخالفته لأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٤) من هذا القانون.

مادة (٣٧)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (٣٨)

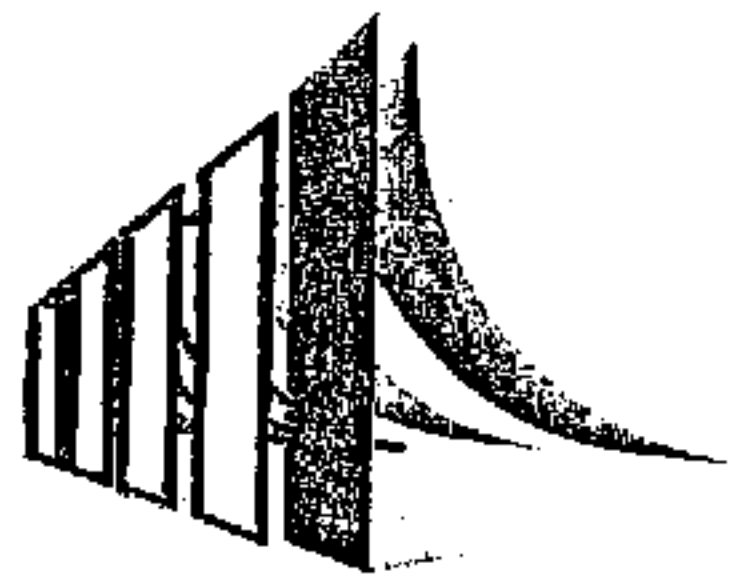
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

مما لا شك فيه أن تطوير التعليم العالي يعد هدفاً وطنياً يحتاج إلى تضافر كافة الجهود ،
وتفعيل المشاركة المجتمعية كمحور هام في معايير الجودة .
ولا شك أيضاً أن الجهود لا يكتمل تضافرها إلا بمشاركة الطلبة في دفع التعليم نحو التطور والتقدم
مع القائمين على التعليم العالي لكون هذا التعليم يعنى بهم .
ونظراً لأن الديمقراطية تقوم على اختيار جماعة ما لممثلين عنهم يتصرفون لحسابهم ، فإن أعمال
مبادئ الديمقراطية في مجال المشاركة في تقدم التعليم يقتضي أن يكون للطلبة ممثل عنهم أمام
الكيان التعليمي الملتهقين به .
ومن هنا تكمن أهمية الاتحادات الطلابية لأنها عنصر هام وفعال في العملية التعليمية ولأنها نتاج
ممارسة ديمقراطية في حرم الكيان التعليمي عن طريق انتخاب هذا الإتحاد من الجموع الطلابية .
لذلك فإن أهمية اتحادات الطلبة تتمثل في أنها تقوم على بث روح الديمقراطية التعليمية والحوار
البناء والمشاركة الفعالة في مجال التعليم ناهيك على تحقيق التكامل بين شخصية الطالب
والديمقراطية الحرة في الدولة ، فيكون هذا الطالب أكثر تقبلاً واحتراماً للعملية الديمقراطية
وباعتبارها حكم الأغلبية .
فنظام الاتحادات الطلابية يدرّب جيل الشباب على الحياة الديمقراطية سواء كان ذلك بتعبير الطلبة
عن آرائهم في اختيار قيادات الإتحاد الذين يمثلونهم ، أو كان كذلك بفرزهم لهذه القيادات من
حيث الصلاحية والكفاءة أو بمشاركة الطالب لزملائه في صنع القرار الطلابي والتعليمي .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

فالديمقراطية قبل أن تكون مبادئ قانونية ، لا بد وأن تكون موروثاً تربوياً وأخلاقياً ، بمعنى أنه لا يمكن أن تكون ديمقراطياً وأنت لا تسمح بمجرد إبداء الرأي الآخر ، وألا يكون صنع القرار بالمشاركة الجماعية.

لذلك فإن نظام الاتحادات الطلابية هو جزء من التربية الديمقراطية في الدولة لجيل الشباب في مجال حياتهم الدراسية وذلك في جو صحي وسليم يتفق مع النظام العام والآداب.

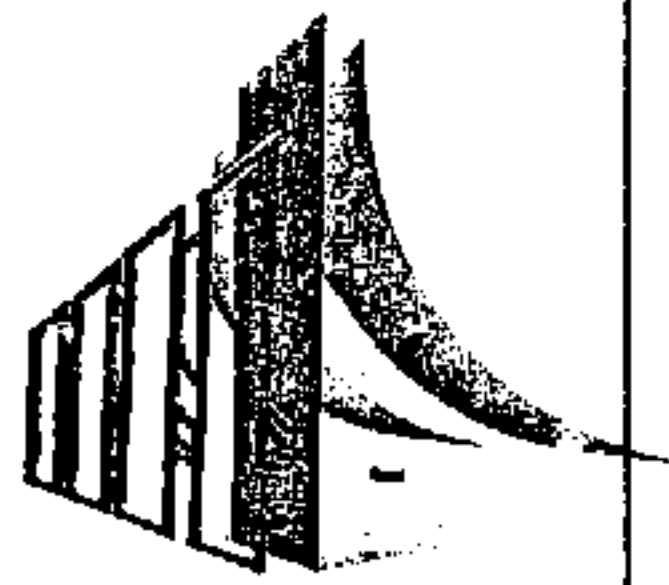
والديمقراطية المقصودة في مقترح القانون ، والتي يتدرب عليها جيل الشباب ، هي ديمقراطية تختص بالجانب التعليمي لهم في الكيانات التعليمية المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تمتد هذه الديمقراطية إلى الجانب السياسي ، لكون مقترح القانون حظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسة ، وهو أمر لا مندوحة منه ، حتى لا يهمل شباب الغد تحصيلهم العلمي فتجرهم الأجواء السياسية إلى سلوكٍ طريقٍ غير صائبٍ وبعيداً عن الهدف الوحيد المبتغى من التحاقهم في ركب التعليم.

وبما أن ضوابط نظام الاتحادات الطلابية هي النظام العام والآداب ، فإن ذلك يقتضي تنفيذاً لتلك الضوابط على أرض الواقع أن ينظم تأسيس اتحادات الطلبة وعملها وإجراءاتها بموجب قانون حتى لا تكون هذه الاتحادات محلاً للفوضى والعبث والاستقطاب الطائفي والقبلي والعنصري والفئوي ، وبحيث يوفر هذا القانون جواً سليماً وصحياً لتنفيذ أغراض تلك الاتحادات والأهداف من تأسيسها ، تحقيقاً للتربية الديمقراطية التعليمية الصحيحة.

ومن أجل ما سبق فقد أعد مقترح القانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة ، فنص في المادة (١) منه على عدة تعريفات هي :

الوزارة المختصة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الوزير المختص : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الكيان التعليمي : كل جامعة تباشر أعمالها في الكويت ولو كانت خاصة ، وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المنشأة في الكويت .

اتحاد الطلبة : تنظيم طلابي يقود النشاط الطلابي في كيان تعليمي معين ، ويتألف من أشخاص طبيعيين من طلبة هذا الكيان المؤسس به هذا الإتحاد ، ينتخبون مجلس إدارة منهم لإدارة الإتحاد والقيام بأغراضه المبينه في هذا القانون ، ويكون القناة الشرعية التي يمارس الطلاب من خلالها أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية والأسر الطلابية والجواله والخدمات العامة ، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة وفق أحكام هذا القانون.

المجلس : مجلس إدارة الإتحاد المنتخب من الجمعية العمومية لاتحاد الطلبة ، ويتكون من تسعة أعضاء من الطلبة المستمرين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به اتحاد الطلبة .

الجمعية العمومية لإتحاد الطلبة : كل طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في الكيان التعليمي المنشأ به إتحاد الطلبة.

ترخيص إتحاد الطلبة : هو صدور قرار من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه.

اشهار إتحاد الطلبة : هو نشر القرار الصادر من الوزارة المختصة بتأسيس إتحاد الطلبة وممارسة أغراضه في الجريدة الرسمية.

الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

ثم بينت المادة (٢) من مقترح القانون بأن يكون للطلبة الملتحقين بالدراسة في كل جامعة عاملة في الكويت اتحاد طلبة خاص بهم . كما يسري هذا الحكم على الطلبة الملتحقين بالدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب . وأنه يحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات.

وأنه مع ذلك يجوز لاتحاد الطلبة إنشاء فروع له في داخل الكويت تابعه له وتحت مسئوليته القانونية بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده ودون إجراء انتخابات بشأن الفرع المنشأ.

وأن تضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت. ولا تقتصر كلمة (جامعة) المذكورة في المادة (٢) من المقترح على جامعة الكويت ، بل يدخل في هذا المعنى الجامعات والكليات الخاصة المرخص لها في دولة الكويت. أما عبارة (ويحظر أن يكون للإتحاد فروع له في خارج دولة الكويت ، كما يحظر تأسيس وعمل الجمعيات الطلابية في الكليات) .

يقصد به أن اتحاد الطلبة لا يمتد إلى فروع خارج الكويت ، وأن الجمعيات الطلابية التي تنشأ في كليات أي جامعة أو هيئة تعليمية وتجري انتخاباتها بصفة دورية تصبح لاغية لا أثر لها ، في ظل وجود اتحاد طلبة واحد يمثل الطلبة بأكملهم ، وذلك من أجل تركيز الجهود في ممثل قانوني واحد بدلاً من تشعب هذه الجهود وما يحدث من خلافات بين اتحاد الطلبة والجمعيات الطلابية المنتشرة في الكليات إلا أنه مع حظر عدم إنشاء فروع لاتحاد الطلبة خارج الكويت ، فإن النص المقترح أجاز للإتحاد إنشاء فروع له في داخل الكويت تكون تابعه له وتحت مسئوليته القانونية وذلك بشرط أخذ موافقة الوزارة المختصة لكل فرع على حده وبشرط عدم إجراء انتخابات بشأن الفرع المراد إنشاؤه. لذلك فإن النص المقترح قضى بأن تضع الوزارة المختصة القواعد الخاصة لإنشاء فروع الإتحاد في داخل الكويت.

ونصت المادة (٣) من مقترح القانون بأنه يحظر على الطلبة الكويتيين الملتحقين في الدراسة خارج الكويت تأسيس اتحاد خاص بهم ، وفي حالة تأسيس هذا الإتحاد يخضع فقط لقوانين بلد الدراسة في الخارج.

وهذا النص يأتي استكمالاً لتحقيق الوحدة في اتحاد الطلبة في كل جامعة عاملة في الكويت وفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وأنه في حالة تأسيس اتحاد طلابي خارج الكويت فإن هذا الإتحاد يخضع لقوانين وأنظمة بلد الدراسة ، ولا يخضع لأحكام هذا القانون.

وبينت المادة (٤) من مقترح القانون الاغراض التي يختص بها اتحاد الطلبة وهي :

أولاً - تمثيل الطلبة أمام الكيان التعليمي المؤسس فيه الإتحاد ، وتمثيلهم كذلك أمام جهات الدولة ووزاراتها ما عدا القضاء . ويقصد بهذا الاستثناء أن اتحاد الطلبة لا يحق له الترافع والدفاع عن اي طالب أمام القضاء لكون هذا الاختصاص معقوداً لغيرهم.

ثانياً : الدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم المشروعة.

ثالثاً : رعاية مصالح الطلبة التعليمية وما يلحق بها من خدمات خاصة بها.

رابعاً : تكريس روح التعاون بين الطلبة وضمان تحصيلهم للتعليم والتدريب.

خامساً : السعي لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه الطلبة في الكيان التعليمي محل الدراسة ، وتقديم المقترحات والحلول لهذا الكيان.

سادساً : تنظيم الأنشطة التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المحظورة في هذا القانون.

كما بينت المادة (٥) من مقترح القانون سبل اتحاد الطلبة في تحقيق أغراضه ، وهي مذكورة في هذا النص على سبيل الحصر كالآتي :

١- تشكيل لجان نوعية متخصصة من الطلبة لتحقيق أغراضه.

٢- إنشاء مراكز متخصصة لتحقيق أغراضه.

٣- عقد بروتوكولات التعاون في مجال أغراضه مع الجهات في داخل الكويت وخارجها بموافقة مجلس إدارة الاتحاد.

- ٤- الاستعانة في أداء أغراضه بالخبرات من داخل الكويت وخارجها.
- ٥- إصدار النشرات والدوريات والمطبوعات ومجلة الإتحاد العلمية في مجال أغراضه.
- ٦- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات في مجال أغراضه.
- ٧- إنشاء مكتبة متطورة لخدمة أعضاء الجمعية العمومية للإتحاد وتحديثها سنوياً.
- ٨- استخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل النشر والمطبوعات لتحقيق أغراضه.

- ٩- كل ما يقرره مجلس إدارة الإتحاد لتحقيق أغراضه.
- وقررت المادة (٦) من مقترح القانون بأنه يحظر على اتحاد الطلبة ممارسة أغراضه ما لم يصدر بشأنه ترخيص من الوزارة وإشهار هذا الترخيص في الجريدة الرسمية.
- ونصت المواد من (٧) إلى (١٠) من مقترح القانون على عدة محظورات أخرى - إضافة على الحظر المنصوص عليه في المادتين (٦) و (١٦ الفقرة الثانية) من مقترح القانون.
- وبما أن اتحاد الطلبة يؤسس ويمارس أغراضه في الكيان التعليمي المؤسس به فقد قررت المادة (١١) من مقترح القانون بأن كل اتحاد طلبة مستقل عن الآخر ولا يتبعه ، ويجوز التعاون ما بين الاتحادات الطلابية لتحقيق الأغراض الخاصة لكل منها. أي لا يمنع مظهر الاستقلال لكل اتحاد أن يتعاون مع غيره من الاتحادات في مجال أغراضهما.
- وبينت المادة (١٢) من مقترح القانون الشروط المطلوبة للتقدم بطلب تأسيس اتحاد الطلبة وحصرتها في الشروط التالية :

١- ألا يقل عدد المؤسسين عن مائة طالب ملتحقين فعلياً بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به.

٢- ألا يقل سن كل مؤسس عن واحد وعشرين عاماً.

٣- أن يصدر ترخيص من الوزارة بتأسيس الإتحاد ونشره في الجريدة الرسمية.

- ٤- ألا يكون المؤسس قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما.
- ٥- ألا يكون المؤسس ممارساً للتجارة أو مكتسباً لصفة التاجر عند طلب التأسيس ما لم يثبت تركه للتجارة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس.
- ٦- أن يرفق كل مؤسس ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

ثم بينت المادة (١٣) من مقترح القانون إجراءات تقديم طلب التأسيس لاتحاد الطلبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن يقدم طلب تأسيس الإتحاد من المؤسسين إلى الوزارة المختصة التي عليها فحص الطلب والتحقق من شروطه ، وأن تتخذ قراراً بقبول تأسيس الإتحاد أو رفض التأسيس خلال مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب.

والعدد المطلوب للتأسيس مذكور في المادة (١٢) السابقة على هذه المادة.

ثم أكملت المادة (١٣) من مقترح القانون أنه في حالة قبول الطلب يصدر ترخيص للإتحاد ويتم إشهاره بنشر ذلك الترخيص في الجريدة الرسمية .

كما اشترط النص المقترح أن يرفق المؤسسون مع الطلب محضر اجتماع التأسيس وما تم في هذا الاجتماع ومكانه وتاريخ انعقاده ، موقعاً منهم وبالمستندات الدالة على تحقق الشروط المطلوبة في التأسيس.

وأجازت المادة (١٤) من مقترح القانون الطعن في قرار رفض طلب تأسيس الإتحاد بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية.

وحتى لا يتقل كاهل المحاكم بالطعون ضد قرار رفض طلب تأسيس الإتحاد واحتراما لمبدأ استقرار المراكز القانونية ومبدأ حجية الأحكام ، فإنه لا يجوز رفع الدعوى إلا من أحد المؤسسين دون

بقيتهم أي أنه يكتفى بأن تقام الدعوى من مؤسس واحد أو عدة مؤسسين ولكن في صحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن.

ونظراً لما قرره مقترح القانون في المادة (٨) منه بأنه يحظر على اتحاد الطلبة التدخل في السياسية - عملاً وقولاً - فإن المادة (١٥) نصت على أنه عند الترخيص من الوزارة المختصة بتأسيس اتحاد الطلبة يسمى هذا الإتحاد باسم (اتحاد طلبة) متبوعاً باسم الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد ، وأنه لا يجوز إضافة ألقاب أو مسميات أخرى على اسم الإتحاد ، وأنه ينطبق هذا الحكم على الفروع الخاصة بالإتحاد.

ويقصد بهذا النص - على سبيل المثال - أنه عند الترخيص لتأسيس اتحاد طلبة لجامعة الكويت فإن مسمى هذا الإتحاد يكون - فقط - اتحاد طلبة جامعة الكويت . كما أن كل فرع لهذا الإتحاد يحمل ذات الأسم وهو (اتحاد طلبة جامعة الكويت فرع كلية الآداب - مثلاً -) ، وهكذا يسري هذا المثال على بقية اتحادات الطلبة، منعاً لأن تحمل مسميات اتحادات الطلبة مسميات سياسية أو طائفية أو فئوية مما يجرها إلى العمل السياسي المحظور عليها.

وبينت المادة (١٦) من مقترح القانون الإجراءات المتبعة بعد إشهار اتحاد الطلبة بأن يدعو المؤسسون خلال شهرين من الإشهار أعضاء الجمعية العمومية من الطلبة لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد.

ويصدد الانتخابات فإن النص المقترح حظر الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو الدعوة للتصويت في الانتخابات على أساس طائفي أو قبلي أو فئوي أو عنصري ، وذلك تحت طائلة الحرمان من الترشيح ، ويجوز لكل من شهد شيئاً من ذلك أن يبلغ الوزارة المختصة لإصدار قرار غير قابل للطعن أمام القضاء بحرمان المرشح من الترشيح.

والإبلاغ هنا يخضع للقواعد العامة للإثبات من القرائن القانونية والشواهد وشهادة الشهود وغيرها باستخدام الوسائل الالكترونية.



دولة الكويت

State of Kuwait

وحيث أن الجمعية العمومية هي المعنية بالانتخاب فقد بينت المادة (١٧) من مقترح القانون بأن الجمعية العمومية للإتحاد تتكون من كل طالب وطالبة ملتحقين فعليا بالدراسة في الكيان التعليمي المراد تأسيس الإتحاد به.

ولتحقيق التنظيم الفعال لعمل اتحاد الطلبة فقد نصت المادة (١٨) من مقترح القانون بأن يكون لكل اتحاد طلبة مجلس إدارة من تسعة أعضاء ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وأن تكون إدارة الإتحاد وتحقيق أغراضه لمجلس الإدارة المشار إليه.

كما بينت المادة (١٩) من مقترح القانون الشروط المطلوبة في أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة - ومن بينهم الرئيس أيضا باعتباره عضوا في هذا المجلس - ، وهذه الشروط هي :

- ١- ألا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً.
- ٢- أن يكون مستمراً بالدراسة في الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد.
- ٣- ألا يكون قد صدرت بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على نمة جريمة ما.
- ٤- ألا يمارس التجارة طوال مدة عضويته.
- ٥- أن يقدم قبل ترشحه ما يفيد تقديمه كشفاً بالذمة المالية الخاصة به إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

أما مدة مجلس الإدارة فقد بينته المادة (٢٠) من مقترح القانون بأن مدة مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان النتائج ، وأن الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم إذا ما توافرت بشأنهم شروط الترشيح المنصوص عليها في هذا القانون. كما أن أعمال أعضاء مجلس إدارة الإتحاد تطوعية بلا مقابل حتى لا تكون العضوية مغنماً ووسيلة للتكسب المالي والثراء.

ثم بينت المادة (٢١) من مقترح القانون الناخبين في نظام الاتحادات الطلابية وهم اعضاء الجمعية العمومية الذين تم تعريفهم في المادة (١٧) من مقترح القانون ، كما نصت المادة (٢١) على نظام التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ولو كان الترشيح بنظام القائمة بأن يكون لكل طالب ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد ، وأنه يعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، وأنه لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

أما المستند المستخدم في ممارسة حق الانتخاب الطلابي فقد بينه النص المقترح بأن يكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول أو بشهادة من الكيان التعليمي الملحق به الناخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة.

وبينت المادة (٢٢) من مقترح القانون بأن عضوية مجلس إدارة الإتحاد تنتهي عند تحقق إحدى الحالات التالية :

- ١- الاستقالة.
- ٢- الوفاة.
- ٣- الفصل المؤقت أو النهائي من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد.
- ٤- حصول العضو على شهادة التخرج من الكيان التعليمي المؤسس به الإتحاد.
- ٥- إذا فقد شرطاً من شروط العضوية.

وأنه عند تحقق إحدى الحالات السابقة ينتخب عضو آخر بدلاً منه في ذات الإجراءات المقررة في هذا القانون أي لا يصار إلى نظام الاحتياط في العضوية .

وقضت المادة (٢٣) من مقترح القانون بأن تتولى الوزارة المختصة التنظيم والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة وإعلان النتائج ، وإصدار كافة القرارات المتعلقة بالانتخاب والترشيح ، واستقبال طلبات الترشيح وتقرير رفض الترشيح أو قبوله . وأن يحدد ميعاد انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والانتخابات التكميلية بقرار من الوزارة المختصة ، وتنتشر تلك

القرارات قبل فتح باب استقبال طلبات الترشيح بأسبوع على الأقل . وأن لا تخضع جميع قرارات الوزارة بشأن ما ذكر سالفاً للطعن أمام القضاء .

ونظراً لما قرره المادة (١٠) من مقترح القانون بشأن حظر قبول اتحاد الطلبة لهبات وتبرعات من الغير فقد قضت المادة (٢٤) من مقترح القانون بأن تقوم الوزارة المختصة على توفير دعم مالي سنوي مناسب لكل اتحاد طلبة مشهر وفق أحكام هذا القانون .

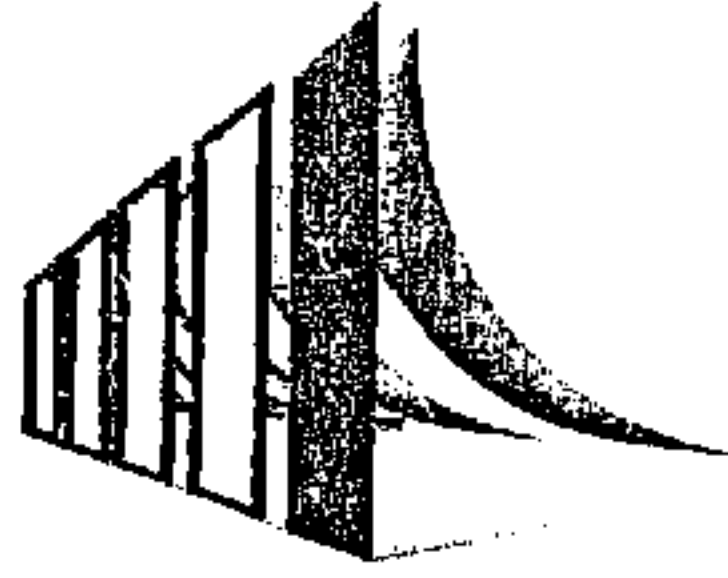
ونص المادة (٢٤) من مقترح القانون يتفق مع توجه المشرع الدستوري الذي عبر عنه في المادة (٤١) من الدستور ، بأن استخدم نص المادة (٢٤) من مقترح القانون عبارة (تقوم الوزارة المختصة على توفير) بمثل ما استخدم المشرع الدستوري في نص المادة (٤١) من الدستور عبارة (وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين) .

فيكون الدعم المالي السنوي المقدم لاتحاد الطلبة محدوداً بإمكانيات الوزارة فيجوز أن يقل مرة ، ويجوز أن يرتفع مرة أخرى ، لذلك فإن النص المقترح أورد كلمة (مناسب) .

ومنعاً للتأثير على اتحاد الطلبة واستغلاله والتأثير على الطلبة لدفعهم لتأسيس اتحاد لهم والتأثير على أعضاء مجلس إدارة الإتحاد فقد قضت المادة (٢٥) من مقترح القانون بأن يخضع - بقوة القانون - المؤسسون لاتحاد الطلبة وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية .

وأنه يجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد الطلبة تقديم كشف بالذمة المالية لهم وللإتحاد للهيئة المذكورة كل ثلاثة أشهر .

ونظمت المواد من (٢٦) إلى (٢٩) من مقترح القانون المسائل العامة الإدارية والمالية للإتحاد واجتماعاته العادية وغير العادية وتمثيل الإتحاد أمام القضاء والغير ، والأحكام الخاصة بإصدار



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

القرارات في الإتحاد وأنه عند التعارض بين قرارات الوزارة المختصة ومجلس إدارة الإتحاد ، ينفذ رئيس الإتحاد قرارات الوزارة المختصة.

كما نظمت المادتان (٣٠) و (٣١) الأحكام الخاصة بحل مجلس إدارة الإتحاد وسحب ترخيص الإتحاد وإجراءات الطعن بالقرارات الصادرة بالحل وسحب الترخيص أمام القضاء. وتحقيقاً للاستقرار لاتحاد الطلبة فقد نصت المادة (٣٢) من مقترح القانون أنه بعد إشهار اتحاد الطلبة يجب على كل كيان تعليمي إعداد مقر مناسب وملائم للإتحاد المؤسس به.

ونظراً لوجود اتحادات طلبة وجمعيات طلابية في داخل الكليات غير مرخصة وتعمل دون غطاء قانوني فقد عالجت المادة (٣٣) تلك الأوضاع بأن قضت أن جميع اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية في الكليات التي تمارس أنشطتها قبل صدور هذا القانون تعتبر كأن لم تكن من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأنه يحظر التعامل معها ، ما لم يصدر بشأنها ترخيص من الوزارة المختصة وإشهارها وفق احكام هذا القانون.

ونصت المادة (٣٤) يجب على الاتحاد أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى مصرف أو أكثر من المصارف في الكويت ومسلك الدفاتر والحسابات ، ويحظر على الاتحاد أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها وفق أحكام هذا القانون ، ويحظر عليه الدخول في مضاربات مالية أو ممارسة التجارة.

وتخضع اموال الاتحاد للرقابة عليها من قبل مدقق حسابات معتمد من الوزارة المختصة ، وعلى الاتحاد أن يقدم في نهاية كل سنة مالية للوزارة المختصة تقريره المالي بشأن الميزانية والحساب الختامي لها.

ونصت المادتان (٣٥) و (٣٦) من مقترح القانون على عقوبات لبعض الافعال المجرمة وهي القيام بتأسيس اتحاد طلبة مخالفة لأحكام هذا القانون أو دون اتباع الإجراءات المقررة به ، والاستمرار بالقيام بأعمال اتحاد طلبة بعد العمل بهذا القانون قبل أن يصدر من الوزارة المختصة



State of Kuwait

دولة الكويت

ترخيص بذلك الإتحاد وشهره في الجريدة الرسمية ، والقيام بتأسيس جمعية طلابية في الكلية أو الاستمرار بالعمل بها بعد العمل بهذا القانون ، والقيام بأحد المحظورات المنصوص عليها في المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٤) من هذا القانون.

وأخيراً نصت المادتان (٣٧) و (٣٨) من مقترح القانون بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مرفق (4)

نسخة من التعديلات

القدمة من السيد العضو

سبل توري الفصل



السيد / رئيس اللجنة التشريعية والقانونية المحترم،،

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تعديل على مقترح بقانون في شأن تنظيم اتحادات الطلبة

يرجى اجراء بعض التعديلات على المقترح بقانون المقدم من قبلنا بشأن تنظيم اتحادات الطلبة:

أولاً: تستبدل المادة (3) بمادة جديدة يكون نصها الآتي:

مادة (3): "لا تخضع لأحكام هذا القانون الاتحادات الطلابية التي تؤسس في خارج الكويت ، وأن تخضع لقوانين بلد الدراسة في الخارج ، ولا تكون الاتحادات الطلابية في داخل الكويت مسنولة عنها أو مرتبطة بها".

ثانياً: تستبدل المادة (10) بمادة جديدة يكون نصها الآتي:

مادة (10): "يجوز لإتحاد الطلبة قبول الهبات والتبرعات بشرط موافقة الوزارة على هذا التبرع ومصدره وأغراضه:.

ثالثاً: تستبدل المادة (21) بمادة جديدة يكون نصها الآتي:

مادة (21): "أعضاء الجمعية العمومية يعتبرون ناخبين في حكم هذا القانون ، ويكون لكل طالب ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد ، كما لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الإنتخاب الواحد.



- ويكون الانتخاب بواسطة هوية طلابية سارية المفعول ، أو بشهادة من الكيان التعليمي الملتحق به الناخب ثابت فيها أنه لا يزال في مقاعد الدراسة.
- ويشترط في الناخب لأغراض تطبيق هذا القانون ما يلي :
- 1 - أن يكون طالب مقيد في الكيان التعليمي المراد إجراء الانتخابات فيه.
 - 2 - ألا يقل سنة عن ثمانية عشر سنة في يوم الانتخاب.
 - 3 - ألا يكون قد صدر بحقه إدانة في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو أن يكون محبوساً على ذمة جريمة ما".

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

النائب
نبيل الفضل

نبيل الفضل
عضو مجلس الأمة